ترانسبرانسي المغرب
transparency maroc

مرصد برنامج الأطلس الكبير لإعادة البناء بعد الزلزال

تقرير الرصد

من شتنبر 2023 إلى أكتوبر 2024

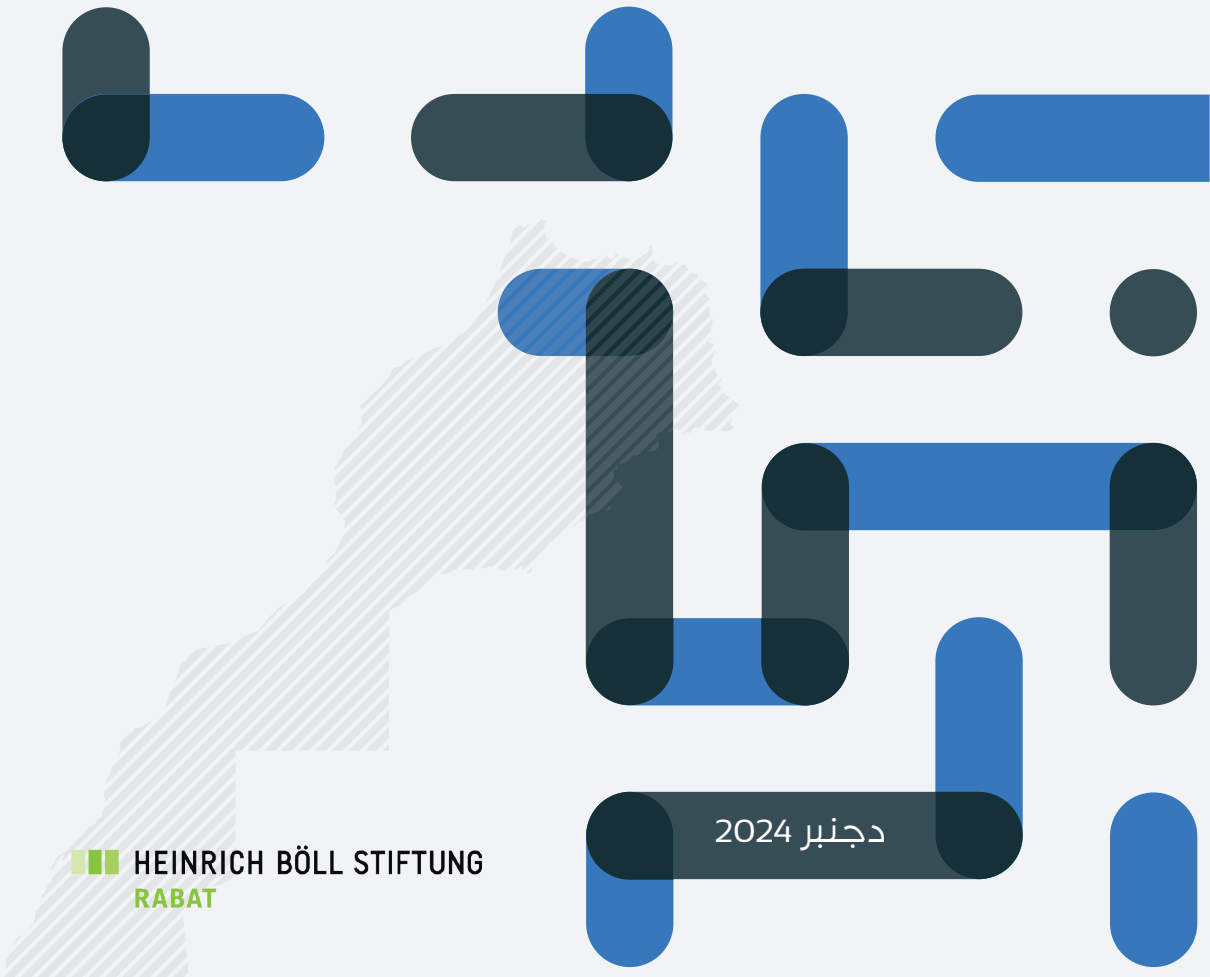

دجنبر 2024

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
RABAT

ترانسبرانسي المغرب
transparency maroc

مرصد برنامج
الأطلس الكبير
لإعادة البناء بعد الزلزال

تقرير الرصد

من شتنبر 2023 إلى أكتوبر 2024

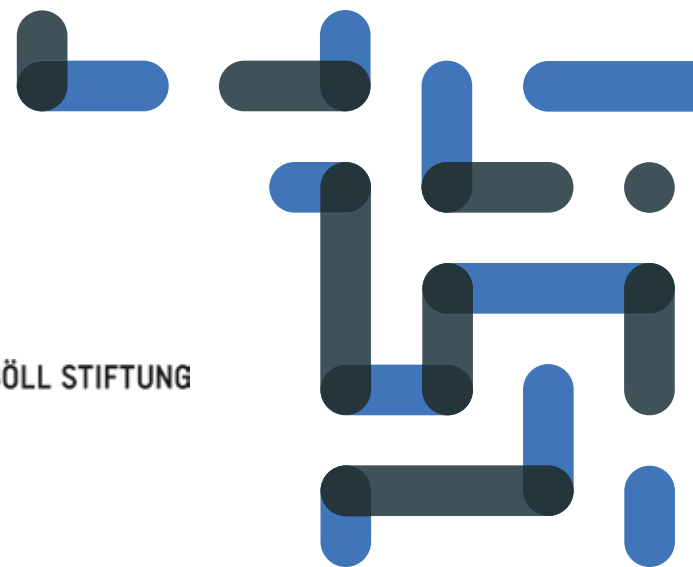

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
RABAT

المحتويـــــات

ملخص تنفيذي 03

مقدمة **06**

تقديم المرصد 08

المنهجية **10**

الجزء الأول: زلزال الأطلس الكبير: السنة الأولى **13**

أبرز الأحداث بين شتنبر 2023 وغشت 2024 14

برنامج إعادة البناء: التزامات الدولة

1. مرحلة تحدي د المبادئ التوجيهية 15

2. مرحلة تنفيذ الالتزامات والأهداف 16

3. مرحلة اعتماد الآليات القانونية والمؤسسية 17

4. مرحلة إعداد الميزانية 18

الجزء الثاني: الإنجازات : حصيلة سنة أولى **23**

المحور الأول: التشريع والحكامة 24

المحور الثاني: الإيواء الطارئ وإعادة البناء 29

المحور الثالث: البنية التحتية: إعادة البناء وفك العزلة 39

المحور الرابع: الولوج إلى المساعدات المباشرة والخدمات الاجتماعية 42

- المساعدة المباشرة: بين السرعة والصعوبات
- قطاع التعليم: بين الوعود والإنجازات على أرض الواقع
- القطاع الصحي: نظام على الأرض
- دعم الأشخاص المحتاجين للحماية

المحور الخامس: البعد البيئي ومقاربة النوع الاجتماعي 51

الملاحق **57**

المراجع والوثائق 58

تم إنتاج هذه الوثيقة بدعم من مؤسسة هنريش باول الرباط.
مضمونه يبقى من مسؤولية ترانسبرانسي المغرب وحدها
ولا يعبر بالضرورة عن رأي شريكنا.

ملخص تنفيذي

يقدم مرصد برنامج إعادة البناء لمرحلة ما بعد الزلزال في الأطلس الكبير، **لجمعية ترانسبرانسي المغرب**، تقريره الأول لعملية الرصد لتقييم حصيلة سنة من عمل السلطات العمومية المتعلق بإعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة ، بالإضافة إلى تقييم ما قامت به السلطات الحكومية على مستوى الخدمات المقدمة لسكان الجهات الاربع المتضررة من الزلزال.

كانت الدولة في قلب عملية صنع القرار لإعادة إعمار هذه المناطق وعلى مختلف المستويات سواء التشريعية أو التنظيمية، او على مستوى التمويل والإنجاز. ويقدم هذا التقرير الذي توخينا أن يتسم بالموضوعية، تقييما لعمل الدولة خلال الاثني عشر شهرا الماضية. فبالاضافة الى الوثائق والبلاغات الرسمية، فالممارسات التي تمت ملاحظتها تستند على التجارب المعاشة ، وعلى وملاحظات الجهات الفاعلة المحلية، ومن ضمنها ائتلاف الجمعيات المحلية التي تم تأسيسه من طرف ترانسبرانسي المغرب.

وتتجلى الخلاصة الأساسية المُستخلصة من هذا التقرير، في كون الإجراءات التي تم اتخاذها من طرف السلطات العمومية خلال السنة التي يغطيها هذا التقرير، لا ترقى إلى مستوى التوقعات والوعود المعلنة، إذ لم تفلح الدولة وأعوانها، خلال هذه السنة الأولى، في جعل هذا البرنامج "مثالا نموذجيا" للتنمية الجهوية المندمجة. حيث لوحظت صعوبات في التنفيذ والتطبيق والشفافية والاتساق. وهي كلها علامات تدل على تدبير متعثر، والذي ميّز السنة الأولى بعد الزلزال. ويعرض هذا التقرير كل هذه الصعوبات بطريقة واقعية وموثقة. إن هذا الفشل، علما أن استعمال هذه الكلمة ليس بمُبالغ فيه، إذا أدركنا الطموحات التي تم الإعلان عنها غداة الزلزال، وما يعانيه 2.8 مليون نسمة من سكان هذه المناطق جراء هذا الوضع، والذين اضطروا إلى تحمل الظروف المناخية الصعبة للعام الثاني، في انتظار تفعيل وانتعاش برنامج إعادة البناء.

تضمنت البلاغات الثلاثة للديوان الملكي الصادرة بتاريخ 9 و14 و20 شتنبر2023، تعليمات الملك محمد السادس المتعلقة بالإجراءات الواجب اتخاذها والبرنامج المزمع إعداده لتقديم المساعدات اللازمة لضحايا الزلزال، وإعادة البناء وإخراج المناطق المتضررة من الهشاشة.

وينص نمط تدبير البرنامج على وكالة تنمية الأطلس الكبير، التي تم إحداثها بمقتضى مرسوم بقانون نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 5 أكتوبر 2023، لضمان حسن تنفيذ كافة مكوناته. وكان علينا أن ننتظر حتى فاتح يونيو 2024 لكي يتم إدراج الوكالة ضمن قائمة المؤسسات والمنشآت العامة الاستراتيجية (EEP)، وكذلك تاريخ 18 أكتوبر 2024 لتعيين مديرها العام. وحتى الآن، لا تزال الوكالة غير مُفعّلة. ويدل هذا التناقض بين الديناميكية التي ظهرت في البداية، والتأخير في إحداث هيئة التنفيذ على تردّد الحكومة، والخلافات بين الفاعلين المؤسساتيين حول كيفية تنسيق البرنامج وإدارته بميزانية قدرها 120 مليار درهم على مدى خمس سنوات. إن البيان الذي أدلى به الناطق الرسمي باسم الحكومة بتاريخ 22 فبراير 2024، والذي يميل إلى التقليل من دور الوكالة، يدعو الى التساؤل في هذا الصدد.

ويهيمن على التسيير، على المستوى المحلي، أعوان السلطة المحلية الذين كان لهم دور مهيمن في الجانب الأكثر حساسية من البرنامج، أي الوصول إلى المساعدات وإعادة بناء المساكن.

أما فيما يتعلق بالحصول على المعلومات، فإن الحكومة تكتفي بالتواصل بين الحين والآخر، وهو ما يعطي لعملها طابعا دعائيا، من خلال طرح أرقام ونتائج يصعب التحقق منها. حيث يتم، وبشكل كبير، تجاهل الفصل 27 من الدستور والقانون 31-13 التي تعطي للمواطنين حق الحصول على المعلومات. ففي مثل هذه الحالة، يجب على الحكومة، على الأقل، أن تنشر بشكل منهجي جميع المعطيات المتعلقة بتدبير جميع جوانب برنامج المساعدات وإعادة البناء .

وعلى الميدان ومع اقتراب فصل الشتاء، كان توفيرالايواء المؤقت للضحايا هو الأولوية الأولى التي يجب الاهتمام بها. وتحركت الدولة بسرعة، عبر القوات المسلحة الملكية ومؤسسة محمد الخامس والسلطات المحلية، لتلبية احتياجات الإقامة الطارئة للضحايا. وأضيفت إلى هذه الجهود تلك التي يبذلها المواطنون والجمعيات. لكن التغطية لم تكن كافية، وكان السكان، في معظم الأحيان، يديرون حلول الطوارئ بوسائلهم البسيطة. مما أدى الى بروز حركة احتجاجية من بينهم.

كما أن برنامج إعادة البناء، الذي يسير بوتيرة بطيئة للغاية، يواجه أيضاً صعوبات عملية وهيكلية. ويشكل التسلسل بين المراحل المختلفة (الشطر الأول، إعداد التصميم، الحصول على المواد، الشطر الثاني، .....) مصدر ارتباك وإحباط بين المستفيدين. وبالنسبة للشطر 3 و4، تظل معدلات الصرف منخفضة للغاية (22% و3%). وهو ما يؤكد التأخير في مواقع البناء والصعوبات العملية في ضمان سلاسة سداد الأقساط لضحايا الكوارث. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تواجه الأخيرة تضخماً مرتفعاً في أسعار مواد البناء والنقل.

إن معايير البناء والقيود التي تفرضها صيغ المساعدات، توجه عملية إعادة البناء نحو البناء الإسمنتي، بعيدا عن التعليمات الملكية لإعادة البناء " بانسجام مع تراث المنطقة والذي يحترم الخصائص المعمارية المتفردة".

وحسب التقريرالرسمي عن الحصيلة، فإن برنامج إعادة تأهيل الطرق والبنية التحتية "يسير على المسار الصحيح". ويتم تمويل المشاريع الهيكلية لفك العزلة عن المناطق المتضررة الطريق الوطنية رقم 7 من الصندوق 126، لكن المرصد لم يتمكن من الحصول على المعطيات التي يمكن أن تدعّم هذا التأكيد. ولم تقدم بوابة الصفقات العمومية الكثير من المساعدة في هذا الصدد.

بالنسبة لعملية توزيع المساعدات المباشرة، فقد تمت بشكل جيد بشكل عام، على الرغم من شكاوى المستفيدين من بُعد المسافة عن فروع الأبناك ورسوم التحويل البنكي المرتفعة. وبلغت الميزانية التي تم صرفها إلى غاية أكتوبر 2024 مبلغ 1,7 مليار درهم. وفي مجال التعليم، أعلنت وزارة التربية الوطنية عن خطة طموحة للطوارئ وإعادة البناء.

وواجه التنفيذ صعوبات كبيرة على أرض الواقع. وكانت بعض الأهداف العددية بعيدة المنال، مثل تنقيل التلاميذ إلى مدينة مراكش. ولم يتجاوز عدد التلاميذ بالمرحلة الثانوية 3000 مقابل 8000 مستهدف من قبل الوزارة. ويمكن وصف السنة الدراسية 2023-24 في المناطق المتضررة بأنها سنة بيضاء. والمخاوف من أن يتكرر مثل هذا السيناريو في الموسم الدراسي 2024-2025 هو أمر مطروح واقعيا، خاصة بالنسبة لإقليمي الحوز وشيشاوة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب على عملية التمدرس خاصة بالنسبة لتلاميذ السلك الثانوي والإعدادي.

وفي المجال الصحي والاجتماعي، عاش مواطنو هذه المناطق لعدة أشهر دون نظام صحي فعّال. ومن شأن تحقيق الالتزامات الحكومية (مراكز القرب الصحية) أن يتيح إمكانية تطوير خدمات صحية من المستوى الأول في هذه المناطق النائية على المستوى الرعاية الصحية، شريطة توفير هذه البنى التحتية في الآجال المطلوبة، وتخصيص الموارد البشرية اللازمة. ولا يزال تدخل السلطات العمومية من خلال الوزارة الوصية بالنسبة للسكان المحتاجين لحماية خاصة، كالنساء والأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة....، ضعيفًا أو شبه منعدم. ويعد اللجوء إلى خدمات منظمات المجتمع المدني بمثابة إجراء مساعد، لكن في غياب برنامج عام، قد يكون لهذه الإجراءات تأثير محدود مع مرور الوقت.

لم يتم إصدار أي إعلان رسمي بشأن إعادة تأهيل و/أو إعادة بناء 242 مركز للرعاية الاجتماعية المتضررة من الزلزال ؛ وتلعب هذه المراكز (دار الطالبة، المدارس الداخلية...) دورًا أساسيًا في هذه المناطق لرعاية الأشخاص الذين يعيشون في وضعيات صعبة وبشكل خاص لسير عملية التمدرس في المناطق القروية.

علاوة على ذلك، يبدو أن البعد البيئي ومقاربة النوع الاجتماعي غائبة تماما عن التدخل الحكومي في كافة القطاعات.

وفي هذا السياق، وفي مواجهة الاستجابة الفعلية للحكومة، والتي تعثّرت، تشهد هذه المنطقة الشاسعة المحفوفة بالمخاطر والهشاشة، والتي تعرضت لكارثة طبيعية عنيفة، ولادة حركة احتجاجية تأخذ، في بعض الأحيان ، نطاقا واسعا ، وتعاني من العزلة وعدم الاهتمام من قبل المنظمات غير الحكومية الكبيرة ووسائل الإعلام. إلا أنها تحمل صوت مواطنين عرفوا التهميش قبل الزلزال وما زالوا يعانون منه بعده.

مقدمة

يقدم مرصد برنامج إعادة البناء في مرحلة ما بعد الزلزال في الأطلس الكبير لجمعية ترانسبرانسي المغرب، تقريره السنوي الأول[1] لعرض حصيلة سنة من عمل السلطات العمومية المتعلق ببرنامج إعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة من الزلزال، لتقييم حصيلته، بالإضافة إلى تقييم ما قامت به السلطات الحكومية على مستوى الخدمات المقدمة لسكان المناطق الاربعة المتضررة.

تسبب زلزال الأطلس الكبير في مأساة اجتماعية وإنسانية كبيرة الحجم. وقد أثرت هذه الكارثة على ثلث التراب الوطني، مما انعكس على حياة 2,8 مليون نسمة في 3000 دوار. وكانت الحصيلة جد مرتفعة: 2946 قتيلاً و5674 جريحاً للزلزال الذي ضرب إقليم الحوز بتاريخ 08 شتنبر 2023، وامتدت آثاره إلى كل من عمالة مراكش وأقاليم شيشاوة وتارودانت وورزازات وأزيلال.

وآثر هذا التقرير الأول للمرصد تغطية عمل الفاعل الرئيسي في برنامج إعادة البناء وهو الدولة المركزية وهيئاتها الإدارية على المستوى الجهوي (الجهات والعمالات) وذلك لتحديد نطاق التقييم، لقياس التقدم المحرز في البرنامج بشكل أفضل.
وننطلق في هذا التقييم من التزامات الدولة كوحدة قياس لفعالية ونجاعة عمل السلطات العمومية. وسيسمح لنا هذا الاختيار بقياس تقدم هذا البرنامج بأكبر قدر ممكن من الواقعية، دون التبدّد بين المشاريع المتعددة التي تنفذها مختلف الجهات الفاعلة كالجمعيات الوطنية، والتعاون الدولي....).

وهذا الأخير يقع في قلب عملية صنع القرار لإعادة البناء وعلى مختلف الحلقات، التشريعية والتنظيمية والتمويلية والحكامة والتنفيذ..... وفي نهاية المطاف، فإن **الهدف هو الحصول على رؤية شاملة لعمل الدولة خلال الأشهر الاثني عشر الماضية**. كما أن هذا الاختيار سيُجنّبنا الخوض في الخصائص الجهوية والاقليمية والجماعات الترابية المختلفة. وتستند الممارسات التي تمت ملاحظتها على المستوى الوطني أيضًا إلى التجارب الحية الميدانية، وردود الفعل الفاعلين المحليين، سواء المواطنين، أو الجمعيات والائتلافات. وبالتالي فالهدف النهائي يتجلى في إجراء تقييم يعتمد على هذه الملاحظات الميدانية.

كما تتجلى الملاحظة الرئيسية التي يمكننا تقديمها، فعلا، في كون أن الإجراءات التي تم اتخاذها من طرف السلطات العمومية خلال السنة التي يغطيها هذا التقرير، لم ترق إلى مستوى التوقعات والوعود المعلنة، إذ لم تفلح الدولة ومؤسساتها، خلال هذه السنة الأولى، في جعل هذا البرنامج "نموذجا متكاملا" للتنمية الجهوية المندمجة. حيث لوحظت صعوبات في التنفيذ والتطبيق والشفافية والاتساق والحكامة. ويعرض هذا التقرير كل هذه الصعوبات بطريقة واقعية وموثقة. عجز ساهم في تعقيد حياة 2.8 مليون نسمة، والذين يعانون من هذا الوضع، ويترقّبون سنة ثانية لكي تتمكن الدولة من تدارك هذا الوضع.

لتشخيص وتقييم السنة الأولى من عمل السلطات العمومية في إطار هذا البرنامج، تم تقسيم هذا التقرير إلى جزأين رئيسيين. الأول مخصص لعرض الخطوط العريضة لبرنامج إعادة البناء وتأهيل المناطق المتضررة من الزلزال، والجهات الفاعلة والميزانية المخصصة له.

1 تم إنجاز هذا التقرير من طرف صلاح الدين لمعايزي عن وكالة ناس ميديا (أبحاث وتحرير) بتعاون مع يوسف سراج منسق مشروع مرصد ترانسبرانسي المغرب.

ويقدم الجزء الثاني حصيلة نقدية حول خمسة محاور رئيسية، إضافة الى عرض المرصد وأهدافه والمنهجية المعتمدة في عمله وخاتمة عامة.

إن هذا التقرير الذي أنجزته جمعية ترانسبارنسي المغرب، يتوخى المساهمة في رفع مستوى الوعي بين عامة الناس حول التأثيرات الحقيقية لعمل السلطات العمومية، فيما يتعلق بتدبير آثار الزلزال.

إنها أيضا وسيلة للإشادة بمئات الآلاف من ضحايا هذه الكارثة الطبيعية واسعة النطاق التي ضربت المغرب في 8 شتنبر2023. كما أن الجمعية تتقدم بالشكر لمؤسسة هينريش باول (HBS) مكتب الرباط، على دعمها لهذا المشروع.

| تقديم المرصد |

يعتبر مشروع مرصد برنامج إعادة البناء في مرحلة ما بعد الزلزال في الأطلس الكبير لجمعية ترانسبرانسي المغرب، بمثابة أداة لرصد وتتبع مراحل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، والذي يتوخى تغطية مختلف مراحل هذا البرنامج، بدءًا من عملية جمع التبرعات، وتحديد الميزانيات وتخصيصها، الى عملية التنفيذ الفعلي للبرنامج.

ويتوخى المشروع ثلاثة أهداف رئيسية :

- إقرار آلية مستقلة لضمان الاستخدام الشفاف والمسؤول للموارد المخصصة لإعادة البناء.
- المساهمة في أن تتم عملية انجاز برنامج إعادة البناء في إطار الشفافية والنزاهة بعيدا عن أي تلاعبات بالميزانية وتحويلها لمكاسب شخصية والحد من المخاطر الناجمة عن سوء التدبير
- توسيع الحيز المدني للمساءلة من خلال تعبئة وتشجيع المجتمع المدني في تتبع برنامج إعادة البناء

ويمكن تقسيم الأهداف الخاصة للمشروع على النحو التالي:

- تجميع المعلومات وتحليلها وإتاحتها للعموم من عبر وسائل والت الاعلام والتقارير وعقد لقاءات مع المواطنين.
- المساهمة، من خلال المعلومات ومشاركة المواطنين، في تنفيذ برنامج إعادة البناء باعتماد الشفافية والحكامة.
- توعية الرأي العام وباقي الفاعلين بقضايا الحكامة المرتبطة بتدبير الميزانيات المخصصة لبرنامج إعادة البناء.
- التعبئة والترافع من اجل إيجاد حلول لإعادة البناء بمُقوّمات مستدامة، والتي من شأنها ان تفيد سكان المناطق المتضررة.
- تعزيز مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار المتعلق بحماية البيئة في برنامج إعادة البناء.
- العمل على المواكبة لدرء أي احتمال للتنافي مع معايير الشفافية والنزاهة في هذا البرنامج الوطني
- صياغة توصيات مبنية على الملاحظة الميدانية الملموسة.

ومن خلال هذا المشروع، تسعى جمعية ترانسبرانسي المغرب أيضًا إلى تعزيز عملية مراقبة تنفيذ السياسات العمومية المتعلقة بحماية البيئة أثناء تنفيذ برنامج إعادة البناء وفقًا لالتزامات المغرب. ويشمل ذلك تدبير مخلفات البناء بشكل مسؤول، والحفاظ على النظم البيئية الايكولوجية المحلية، وترشيد استهلاك الطاقة من خلال حلول البناء المستدامة وتعزيز الإجراءات المحافظة للبيئة.

يتم تعبئة المجتمع المدني المغربي، باعتباره فاعلا في تعزيز الديمقراطية التشاركية، من خلال المشروع، خاصة على المستوى المحلي، من خلال تأسيس ائتلاف مكون من جمعيات يمكنها المساهمة في المشروع من خلال تجاربها وخبراتها ومعرفتها بخصوصية المناطق المتضررة، حيث ضم الائتلاف في بداية المشروع حوالي عشرين جمعية من هذه المناطق. ونظم المرصد منذ انطلاقته الفعلية في مارس 2024، سبعة لقاءات مع هذه الجمعيات، كانت مخصصة لبناء القدرات وفتح نقاش حول التجارب المعاشة ما بعد الزلزال لسكان هذه المناطق.

يتم تمويل هذا المشروع من قبل مكتب مؤسسة هينريش باول بالرباط، ويديره فريق دائم، تحت إشراف لجنة تتبع تتكون من أعضاء هيئات الجمعية.

المنهجيـــة

يقترح هذا التقرير منهجية تتكيف مع نطاق عمل التقييم. ونعرض في هذا الجزء المنهج، والمحاور التي تم اختيارها لتنفيذ عملية الرصد والملاحظة، والمصادر والأدوات المستخدمة في هذا العمل. وينتهي بعرض حدود التقرير.

موضوع التقرير

إن النهج الذي اختير في هذا التقرير، هو جزء من الرؤية الأولية لمشروع المرصد؛ وهي طريقة استباقية تعتمد على المواطن لجمع ومعالجة وتحليل المعلومات المتعلقة ببرنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، بهدف تعميمها على الرأي العام. **وسيهتم التقرير بالاختلالات المحتملة بين الالتزامات المعلنة والإنجازات على أرض الواقع خلال الأشهر الاثني عشر التالية لهذه الكارثة الطبيعية**. كما يسلط النهج المتبع الضوء على عملية تقييم السياسة العمومية، وفقا لقيم الشفافية والحكامة. ويجمع تقرير الرصد والتقييم هذا، بين أدوات تحليل السياسة العمومية ورصد ما تنشره الصحافة وتتداوله الشبكات الاجتماعية.

وتتميز عملية إعادة البناء بحضور عدد كبير من الفاعلين من القطاع العام والقطاع الخاص، وطنيا ودوليا.
تم الاشتغال على محاور محددة، كل محور تتم دراسته وتنظيمه على ثلاث مراحل: الالتزامات، الإنجازات، وشهادات المواطنين.

المحاور الموضوعاتية:

- المحور الأول: التشريع والحكامة
- المحور الثاني: الإيواء الفوري والإسكان
- المحور الثالث: البنيات التحتية
- المحور الرابع: الحصول على المساعدات المباشرة والخدمات الاجتماعية
- المحور الخامس: البيئة ومقاربة النوع الاجتماعي.

وضمن كل محور موضوعاتي، سنقوم بإجراء ملاحظة عرضانية، مسترشدين بالموضوعات التالية:

- الحكامة ووضوح البرنامج
- حماية الفئات السكانية في وضعيات صعبة
- الحصول على المعلومات وبيانات الحكومة المنفتحة Data ***OpenGov***
- الاعلام والاتصال العمومي

من خلال هذه المحاور، قمنا بإعداد مصفوفة ملاحظة، تتعلق بمدى استجابة السلطات العمومية للزلزال، لفرز والتحقق وتحليل الوثائق والموارد المستخدمة للرصد. وكما طالبنا في بياننا الصحفي الأول[2] حول الزلزال، فإن الالتزام بنشر جميع البيانات بشكل استباقي، طبقا لما ينص عليه القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات من أجل توفير جميع الإحصائيات حول الزلزال، يظل هدفًا رئيسيًا.

2 بيان ترانسبرانسي المغرب الصادر بتاريخ 9 اكتوبر 2023 "نداء من أجل الشفافية في تدبير مخلفات زلزال *8* شتنبر *2023* "

الأدوات والموارد

لإبداء عملية الملاحظة والرصد، اعتمدنا على مجموعة متنوعة من المصادر والوثائق، حيث تم استخدام ثلاثة مصادر رئيسية:

1. المصادر الرسمية المُتوفّرة.
2. مصادر منظمات المجتمع المدني
3. المصادر الميدانية

أما فيما يتعلق بالفئة الثالثة، فقد اعتمدنا على العمل النوعي للمقابلات ومجموعات التركيز التي أجراها فريق المرصد؛ حيث تم تنظيم لقاء في الفترة من 12 إلى 13 يوليوز 2024 بمراكش[3] مع شبكة الجمعيات المحلية، وتحديدا المنحدرة من إقليمي الحوز وشيشاوة. وحضر هذا اللقاء فاعلون جمعويون من نفس المناطق بالإضافة إلى بعض المنتخبين في المجالس البلدية في تلك المناطق. كما شارك في هذا اللقاء عضو من مجلس جهة مراكش آسفي.

تم الارتكاز على 69 وثيقة من أنواع مختلفة (القائمة الكاملة في الملحق):

- 15 بيان صحفي رسمي
- بيانين صحفيين للجمعيات
- 6 نصوص قانونية
- 15 وثيقة رسمية (الميزانيات والاستراتيجيات ...)
- 8 تقارير وإصدارات (مراكز التفكير، مؤسسات عمومية، جمعيات، جامعيون...)
- 23 من محتوى وسائل الاعلام

أتاح لنا هذا الحجم من الوثائق من مصادر مختلفة الحصول على رؤية شاملة لاستجابة السلطات العمومية من عدة مصادر وقنوات لإنجاز التقاطعات الضرورية للبيانات التي تم تجميعها. يضاف إلى ذلك الاطلاع على العديد من القوائم الرسمية أو النقابية.

حدود التقرير

بالتأكيد على ان النهج والأسلوب الذي اتبعناه تعترضه بعض النقائص، إذ لا يمكن القول على أن هذا التقرير يتسم بالشمولية والكمال؛ فهو لا يغطي جميع الإجراءات التي تم اتخاذها من طرف السلطات العمومية بمختلف فروعها ومؤسساتها، ولكنه يغطي الأساسي منها. ويستند في ذلك على الوثائق التي وضعتها هذه المؤسسات رهن إشارة العموم. وتم إجراء بحث وثائقي واسع النطاق للحصول على كل هذه الوثائق. ومن الممكن أن بعض الوثائق لم يتم التطرق إليها في هذا التقرير.

تقدم الملاحظة والرصد الذي قمنا به تقييما شاملا مكننا من تكوين فكرة عن الاتجاهات العامة التي لوحظت خلال الاثني عشر شهرا الماضية بشأن عملية إعادة البناء وتدبير مرحلة ما بعد الزلزال من قبل السلطات العمومية، تبعا لمحاور التقرير.

وسيقوم المرصد، في التقارير المقبلة، بإجراء تحقيقات ميدانية لقياس الإنجازات بناءً على دراسة حالات في مناطق محددة.

تغطي العناصر الواردة في هذا التقرير الفترة الممتدة من شتنبر 2023 إلى غاية أكتوبر2024. وستكون حصيلة ما بعد هذا التاريخ موضوع تقرير المرصد القادم.

3 ورقة تقنية ضمن ملاحق التقرير

1. الجزء الأول:
زلزال الأطلس الكبير: السنة الأولى

أبرز الأحداث للفترة الممتدة ما بين شتنبر 2023 وغشت 2024

شهد الربع الأخير من عام 2023 العديد من الأحداث المتعلقة بالزلزال وتدبير آثاره. فيما يلي التواريخ الرئيسية لتسلسل الاحداث:

زلزال الأطلس الكبير

سنة 2023

8 شتنبر 2023: زلزال بقوة 7.0 يضرب منطقة الحوز امتدت آثاره الى كل من عمالة مراكش وورزازات وأقاليم شيشاوة وتارودانت وازيلدل.

9 شتنبر 2023: جلسة عمل برئاسة الملك محمد السادس بالقصر الملكي بالرباط.

10 شتنبر 2023: إطلاق "صندوق 126 لتدبير آثار الزلزال الذي ضرب المملكة المغربية".

11 شتنبر 2023: الاجتماع الأول للجنة المشتركة بين الوزارات المسؤولة عن نشر برنامج المساعدات الطارئة لإعادة التأهيل وإعادة الإعمار.

14 شتنبر 2023: اجتماع العمل الثاني برئاسة الملك محمد السادس بالقصر الملكي بالرباط.

20 شتنبر 2023: اجتماع العمل الثالث برئاسة الملك محمد السادس بالقصر الملكي بالرباط. إعلان برنامج إعادة الإعمار.

22 شتنبر 2023: نهاية التعداد السكاني والمنازل المتضررة.

26 شتنبر 2023: قدرت الخسائر الناتجة عن الزلزال ب 2946 قتيلاً و6745 جريحًا. 60 ألف منزل مدمر كليًا أو جزئيًا.

27 شتنبر 2023: اعتماد مرسوم بقانون لإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير.

2 أكتوبر 2023: البدء في منح المساعدات المباشرة (2500.00 درهم) لفائدة ضحايا الزلزال.

9 أكتوبر 2023: انطلاق الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مراكش.

وعرفت سنة 2024 إطلاق مشاريع إعادة التأهيل والبناء، فضلاً عن بداية حركة اجتماعية انطلقت جراء آثار الزلزال على السكان، وفيما يلي التواريخ الرئيسية التي سجلناها بالنسبة لهذه السنة :

زلزال الأطلس الكبير

سنة 2024

25 يناير 2024: احتجاجات السكان المتضررين أمام ولاية مراكش آسفي.

6 يونيو 2024: الاجتماع العاشر للجنة بين وزارية.

5 يوليوز 2024: اعتقال السيدة فاطمة أحنين إثر احتجاجها ضد مسؤول في السلطة المحلية بثلاث نيعقوب، وحُكم عليها بالسجن لمدة شهر واحد.

10 يوليوز 2024: اعتصام للسكان المتضررين أمام مبنى البرلمان بالرباط.

برنامج إعادة البناء: التزامات الدولة

سنعرض في هذا الجزء التزامات الدولة الأولية. ويركز هذا العرض على أربعة جوانب: (1) أشكال هذه الالتزامات (كتابية/شفهية، تشريعية/تنفيذية، إلخ)، (2) تحديد ميزانيات هذه الالتزامات، (3) تنوعها القطاعي، (4) الحصول على المعلومات والشفافية في تحديد هذه الالتزامات.
اتخذت التزامات الدولة شكل برنامج متكامل لإعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة يمتد على مدى 2024-2028. وتم إعداد هذا البرنامج في وقت قياسي. وبتاريخ 20 شتنبر 2023، أي بعد اثني عشر يوما من وقوع الزلزال، أعلن الديوان الملكي، عقب جلسة عمل، الخطوط العريضة لهذا البرنامج الطموح.

1. مرحلة تحديد المبادئ التوجيهية

استلهمت الدولة الاستجابة لزلزال الحوز من طريقة تدبير جائحة كوفيد19-، من خلال اجتماعات عمل ترأسها الملك محمد السادس بحضور عدد من الوزراء وكبار المسؤولين العسكريين والأمنيين. وبُني القرار الاستراتيجي على ثلاث اجتماعات عمل نظمت بالقصر الملكي بالرباط، وترأسها الملك محمد السادس، أيام 9 و14 و20 شتنبر 2023.
بتاريخ 9 شتنبر 2023، أصدر الملك محمد السادس تعليماته للقوات المسلحة الملكية لتتولى قيادة عمليات الإنقاذ والمساعدة الطبية[4]. وفي 14 من نفس الشهر، أصدر الملك تعليماته باتخاذ مبادرات استعجالية للإيواء المؤقت وخصوصا من خلال صيغ إيواء ملائمة في عين المكان وفي بنيات مقاومة للبرد وللاضطرابات الجوية، أو في فضاءات استقبال مهيأة وتتوفر على كل المرافق الضرورية[5].
منذ هذه اللحظة، تم الإعلان عن الالتزامات الأولى للدولة في البيان الصحفي الصادر في 14 شتنبر 2023. وتم اعتبار عملية إعادة الإسكان بأنها "ذات أولوية قصوى" ويجب تنفيذها في ظل "الشروط اللازمة للإنصاف والاستماع الدائم لاحتياجات الأشخاص". وأكد البلاغ الصادر عن الديوان الملكي على تنفيذ "إجراءات إعادة البناء الفورية" من خلال مطالبة الحكومة "بعرض واضح ومفصل".

4 وكالة المغرب العربي للأنباء
5 وكالة المغرب العربي للأنباء "بلاغ الديوان الملكي بتاريخ 2023/9/14

وبتاريخ 20 شتنبر، أعلن الديوان الملكي عن إعداد "برنامج مندمج لإعادة إعمار وتحسين المناطق المنكوبة *(2024-2028)*".
ويتوخى من هذا البرنامج أن يكون "مدروسًا ومتكاملًا وطموحًا"، يهدف إلى توفير استجابة مقسمة إلى أربعة مبادئ: استجابة "قوية ومتماسكة وسريعة واستباقية" وأصر البلاغ على هذه المبادئ من خلال تحديد المسار من خلال الدلالات التالية: " السرعة والكفاءة والصرامة والنتائج الملموسة". [6]مضيفا على " ضرورة أن يتحلى البرنامج بحكامة نموذجية"، بحيث يصبح "نموذجًا متكاملًا ومتوازنًا للتنمية الإقليمية".
وتتجلى القيم المعلنة لهذا البرنامج في قيم التضامن والتماسك الاجتماعي بين الفئات وبين الأجيال وبين المناطق[7]. يضاف إلى ذلك السيادة الوطنية (اختيار الدول المخولة بتقديم الإغاثة رسميًا)، وحكامة تنفيذية مع دائرة محدودة لصنع القرار. واستنادا إلى هذه المبادئ والقيم التوجيهية، يحدد البرنامج التزامات ذات أهداف قطاعية محددة التكاليف. ولم تتم صياغة هذه الأهداف حسب القطاعات في وثيقة موحدة، بل تم تقديمها بطريقة مجزأة خلال مختلف الأنشطة التواصلية الواردة من الوزارات المعنية (التعليم، الصحة، البنية التحتية، الإسكان، إلخ).

2. مرحلة صياغة الالتزامات والأهداف

تُقدّر الالتزامات المالية والتوقعات بشكل عام للبرنامج، بمبلغ 120 مليار درهم، على مدى خمس سنوات. ويغطي هذا البرنامج "المتكامل والمتعدد القطاعات" الجهات والعمالات الست المتضررة من الزلزال (مراكش، الحوز، تارودانت، شيشاوة، أزيلال، ورزازات). ويستهدف 4.2 مليون نسمة.

عندما تم الإعلان عن البرنامج لأول مرة، كان هذا الورش يعتمد على "منطق التناسق" وعلى "أساس التشخيص الدقيق للاحتياجات" و"تحليل الإمكانات الإقليمية والجهات الفاعلة المحلية". هذه التصريحات الطموحة تثير أول سؤال مشروع حول قدرة جهاز الدولة على أن يقدم في عشرة أيام فقط، وفي خضم كارثة طبيعية ودهشة بلد بأكمله، "تشخيصا دقيقا" و"تحليلا للإمكانات".

وبشكل ملموس، يتمحور البرنامج حول أربعة مكونات رئيسية:
1. إعادة إسكان المتضررين وإعادة بناء المساكن وتأهيل البنية التحتية.
2. فك العزلة عن المناطق المتضررة وتطويرها.
3. الإسراع في تقليص العجز الاجتماعي، خاصة في المناطق الجبلية المتضررة من الزلزال.
4. تشجيع الأنشطة الاقتصادية والتشغيل وتعزيز المبادرات المحلية.

وخلال جلسة العمل المنعقدة بتاريخ 20 شتنبر 2023، شدد الملك محمد السادس في توجيهاته على أربعة محاور عرضانية لإدراجها في البرنامج وهي:
- البعد الترابي: "تنزيل الرؤية المطروحة على مستوى كل من الأقاليم والعمليات المعنية".
- حلول ملائمة: "أهمية الإنصات الدائم للساكنة المحلية قصد تقديم الحلول الملائمة"
- البعد البيئي: " إيلاء الاهمية الضرورية للبعد البيئي.
- البعد التراثي: "الحرص على احترام التراث المتفرد وتقاليد وأنماط عيش كل منطقة".

6 وكالة المغرب العربي للأنباء ، بلاغ الديوان الملكي بتاريخ 2023/9/20
7 وكالة المغرب العربي للأنباء : الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة

وأكد الملك محمد السادس على نفس المبادئ التوجيهية للبرنامج خلال الكلمة الافتتاحية للدورة البرلمانية لشهر أكتوبر 2024[8].

3. مرحلة اعتماد الآليات القانونية والمؤسساتية

لتنفيذ البرنامج وفق هذه المبادئ والالتزامات، تم تعبئة الجهاز التنفيذي أولاً، يليه الجهاز التشريعي. وتم إقرار نصوص قوانين، وتعبئة مختلف المؤسسات أو تلك التي أنشئت لهذا الغرض.
وعلى المستوى التنظيمي، اعتمد مجلس الحكومة بتاريخ 11 شتنبر 2023، المرسوم رقم 811-23-2 المتعلق بإحداث حساب خاص بعنوان "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية". وفي 4 أكتوبر، اعتمد مجلس الحكومة مرسوم قانون بإنشاء وكالة تنمية الأطلس الكبير، فضلا عن المرسوم التطبيقي له. وبعد فترة من الانتظار، أصدر رئيس الحكومة المرسوم رقم 3-58-23 بتاريخ 13 أكتوبر 2023 ينص على أن الزلزال الذي وقع بالمملكة المغربية يوم 8 شتنبر 2023 هو بمثابة واقعة كارثية، وتفعيل الاعتماد على صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية. وبتاريخ 2 نونبر، أقر البرلمان مشروع القانون الذي يهدف إلى منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة.
بالإضافة إلى هذه النصوص القانونية الجديدة، قامت الحكومة بتعبئة النصوص الراهنة، مثل قانون المالية. وحددت مشروع 2024 من قانون المالية آنذاك "زلزال الأطلس الكبير كأحد الأولويات الأربع. وجاء برنامج إعادة البناء ضمن التوجهات العامة لخارطة طريق الميزانية العامة للحكومة لسنة 2024.

وأعلن المجلس الوزاري في 19 أكتوبر2023، الذي اعتمد مشروع قانون المالية لسنة 2024، أن برنامج إعادة البناء سيتم تنفيذه "ضمن إطار تعاقدي". وستتم الاستعانة بالميزانية العامة للدولة، وكذا السلطات المحلية، وصندوق التضامن الخاص المخصص لتدبير آثار الزلزال، وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى المساعدات والتعاون الدوليين.

وتتخذ القرارات الاستراتيجية في إطار اجتماعات العمل والمجالس الوزارية التي يرأسها الملك محمد السادس. ويتولى مجلس الحكومة واللجنة بين وزارية المسؤولة عن تنفيذ البرنامج الاستعجالي لإعادة التأهيل والمساعدة في إعادة بناء المساكن المدمرة في المناطق المتضررة، والتي تتكون من ثماني مديريات وزارية،[9] دور تنفيذي وتتبع البرنامج.

وعلى الرغم من مسؤوليتها الفعلية عن التنفيذ العملي للبرنامج، إلا أن دور واختصاصات الجهات والعمالات والجماعات الترابية في المناطق المعنية لم يتم تحديدها في الإطار المحدد لهذا البرنامج بشكل واضح كما انه لم يتم الإعلان عنها للعموم[10].
لا زالت وكالة تنمية الأطلس الكبير، والجهاز المكلف بتنفيذ البرنامج، غير مفعلين، حيث يتجلى الهدفان الاساسيان، في إعادة البناء وإنجاز مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية،

8 وكالة المغرب العربي للأنباء : الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة.
9 الوزارات الأعضاء في اللجنة المذكورة: الداخلية؛ المالية؛ التجهيز؛ الصحة؛ إعداد التراب الوطني، والتعمير، وزارة الشباب والثقافة والتواصل؛ وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة، وزارة الفلاحة، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان يضاف إلى ذلك الإدارة المركزية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
10 أعلن الوزير خلال عرض الميزانية القطاعية لوزارة الداخلية بتاريخ 2 نوفمبر 2023 بمجلس النواب، أن العمالات المعنية قامت بتشكيل "خلايا أزمة". كما ذكّر الوزير بـ" حدود السياسة الوطنية لمواجهة الكوارث وإدارة الأزمات"، داعيا إلى "وضع استراتيجيات فعالة للإنقاذ والتدخل.

بالإضافة إلى المراقبة والتقييم. وستكون وضعية وكالة تنمية الأطلس موضوعًا للتحليل ضمن هذا التقرير.

4. مرحلة تحديد الميزانية

يقدم هذا الجزء من التقرير ملاحظات حول شفافية أسلوب التمويل العمومي في تدبير تداعيات زلزال 8 شتنبر 2023 [11].[...] وقد مكنت تجربة زلزال الحسيمة سنة 2004، وإدارة الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد19- وغيرها من "الكوارث الطبيعية"، التي تكررت بشكل متزايد في السنوات الأخيرة والمرتبطة بتغير المناخ، الدولة من مراكمة الخبرة في تدبير الكوارث الطبيعية المذكورة.

تم إحداث "الصندوق الخاص لتدبير آثار الزلزال الذي ضرب المملكة المغربية" أو ما يعرف ب "الصندوق 126" من طرف مجلس حكومي عقد بشكل استعجالي. ويهدف إحداث هذا الحساب البنكي إلى تلقي المساهمات التضامنية الطوعية من الجهات الخاصة والعامة وكذلك من المواطنين، وذلك بهدف :

- اتخاذ التدابير العاجلة لفائدة الساكنة والمناطق المتضررة من الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية
- تلقي المساهمات التطوعية التضامنية للهيات الخاصة والعمومية والمواطنين.
- إعادة تأهيل وتقديم الدعم لإعادة بناء المنازل المدمرة على مستوى المناطق المتضررة؛ والنفقات المتعلقة بالتكفل بالأشخاص في وضعية صعبة، خصوصا اليتامى والأشخاص في وضعية هشة.
- التكفل الفوري بكافة الأشخاص بدون مأوى جراء الزلزال، لاسيما في ما يرتبط بالإيواء والتغذية وكافة الاحتياجات الأساسية؛ والنفقات المتعلقة بتشجيع الفاعلين الاقتصاديين بهدف الاستئناف الفوري للأنشطة على مستوى المناطق المعنية؛
- النفقات المتعلقة بتشكيل احتياطات ومخزون للحاجيات الأولية على مستوى كل جهة من المملكة من أجل مواجهة كل أشكال الكوارث؛ وجميع النفقات الأخرى المرتبطة بتدبير آثار هذا الزلزال.

وتعتمد الحكومة في تمويل هذا الحساب بشكل خاص على الميزانية العامة للدولة والسلطات المحلية والمؤسسات والشركات العامة والقطاع الخاص والمنظمات الدولية. وإلى حدود 19 دجنبر 2023، أي بعد ثلاثة أشهر من إنشاء "صندوق *126*"، تم جمع 19 مليار درهم، حسب الأرقام التي أعلن عنها بنك المغرب[12]. كما أن مشروع قانون المالية لسنة 2024 أدرج ضمن مقتضياته ميزانية قدرها 15 مليار درهم للصندوق المذكور.

علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالاعتمادات المخصصة لنفقات الاستثمار، في إطار قانون المالية 2024، فقد تحدد المبلغ الإجمالي المعتمد له في 118,11 مليار درهم، أي بزيادة 11,39%، مقارنة بسنة 2023. كما أن مجهودات الاستثمار العمومي المعتمد بما فيه مساهمة الجماعات الترابية وحسابات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة "SEGMA"، والحسابات الخاصة للخزينة والمؤسسات العمومية، فمن المنتظر أن تصل 335مليار درهم.

11 تمت صياغة هذا الجزء من طرف عبد العزيز المسعودي، خبير في المالية العمومية وعضو جمعية ترانسبرانسي المغرب.
12 انتقدت الفريق البرلماني لحزب التقدم والاشتراكية خلال مناقشة مشروع قانون المالية 2024 الحسابات التي قامت بها الحكومة لإدراج هذا المبلغ لتقليص عجز الموازنة فنيا، (مقابلة رئيس هذا الفريق رشيد حموني في مجلس المستشارين مع االيوم24)

وبشكل أكثر تحديدا، يبلغ المبلغ الإجمالي للميزانية المؤقتة المخططة لبرنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من الزلزال وتعزيز التدابير الآنية، 10 مليار درهم، على مدى 5 سنوات. ويرتكز هذا البرنامج على ركيزتين أساسيتين: إعادة بناء المساكن، والارتقاء بالبنية التحتية المتضررة من الزلزال، فضلا عن وضع مخطط مندمج لتنمية أقاليم الأطلس الكبير.

وفي إطار هذا البرنامج، تم التوقيع على اتفاقية لإدارة المساعدات الحكومية المباشرة بين الدولة والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين (CNRA)، الذي يديره صندوق الإيداع والتدبير (CDG) ويهم البرنامج المستعجل، الذي أعدته لجنة مشتركة بين الوزارات، 60 ألف وحدة سكنية منهارة كليًا أو جزئيًا في 6 أقاليم وعمالات متضررة؛ مساعدة طارئة بقيمة 30.000 درهم لكل من الأسر المعنية؛ مساعدة مالية مباشرة بقيمة 140.000 درهم لكل وحدة للمساكن المنهارة كليا و 80.000 درهم للمساكن المنهارة جزئيا. ويصل إجمالي عدد السكان المستهدفين إلى 4.2 مليون نسمة.

وحدد بلاغ الديوان الملكي مصادر تمويل برنامج 2024-2028، على أنه سيتم ضمان تمويل هذا البرنامج الكبير من خلال وكالة تنمية الأطلس الكبير، في إطار تعاقدي يشمل كل المتدخلين؛ وذلك بمساهمة كل من الميزانية العامة للدولة والجماعات الترابية، وصندوق التضامن الخاص بتدبير آثار الزلزال، وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى الدعم والتعاون الدولي[13].

بالنسبة للسنة الأولى من التنفيذ، لم تتّسم حزمة التمويل المخصصة للبرنامج بالوضوح من حيث أهداف الميزانية، إذ لم يتم تحديد مستوى المساهمات من خمسة مصادر التي تم تحديدها حتى 20 شتنبر2023، كما لم يتم الإعلان عن مساهمات السلطات المحلية والتعاون الدولي من قبل الحكومة أثناء عمل اللجنة المشتركة بين الوزارات، أو أثناء مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2024. فبالنسبة للسنة الأولى، تم إنشاء الحزمة المالية للبرنامج من مصادر التمويل التالية :

- الميزانية العامة للدولة: 10 مليار درهم
- مساهمات الجماعات الترابية: لم يتم تحديدها
- الصندوق الخاص للتضامن المخصص لتدبير آثار الزلزال:
  19 مليار درهم إلى غاية دجنبر 2023
- صندوق الحسن الثاني: 2 مليار درهم
- التعاون الدولي: غير محدد.

علاوة على ذلك، تعهدت الجهات الفاعلة في مجال التعاون الدولي بالتزامات بتمويل هذا البرنامج على مدى أربع سنوات، على النحو التالي:

- بنك الاستثمار الأوروبي: قرض بقيمة 1 مليار يورو[14]
- بنك التنمية الألماني (Kfw): قرض بقيمة 100 مليون يورو[15]

13 وكالة المغرب العربي للأنباء، بلاغ الديوان الملكي، 2023/09/20
14 بنك الاستثمار الأوروبي، بيان صحفي، "بنك الاستثمار الأوروبي يلتزم بتقديم مليار يورو لدعم جهود إعادة االبناء في المغرب بعد الزلزال"، 11 أكتوبر 2023
https://www.eib.org/fr/press/all/2023374--world-bank-imf-annual-meetings-eib-pledges-eur1-billion-for-morocco-s-earthquake-recovery-efforts
15 وزارة الاقتصاد والمالية، بلاغ صحفي، "توقيع عقد القرض بمبلغ 100 مليون أورو، لدعم برنامج إعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة من زلزال الحوز"،

- المفوضية الأوروبية: مساعدات بقيمة 177 مليون يورو[16]
- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: مساعدات موجهة للبرامج بقيمة 12.6 مليون دولار أمريكي[17]

وللإشارة، فأن المذكرة التقديمية لصندوق التضامن لقانون المالية 2024، تشير على أن 4% (أي 15 مليار درهم) من الاستثمارات العمومية لسنة 2024 مخصصة لصندوق التضامن الخاص لتدبير آثار الزلزال، كما يظهر في الرسم البياني أدناه. ولم يتم تحديد ما إذا كان هذا المبلغ يشمل ملياري درهم التي تمت تعبئتها من طرف صندوق الحسن الثاني.

مبيان 1:
بنية تحملات الدولة

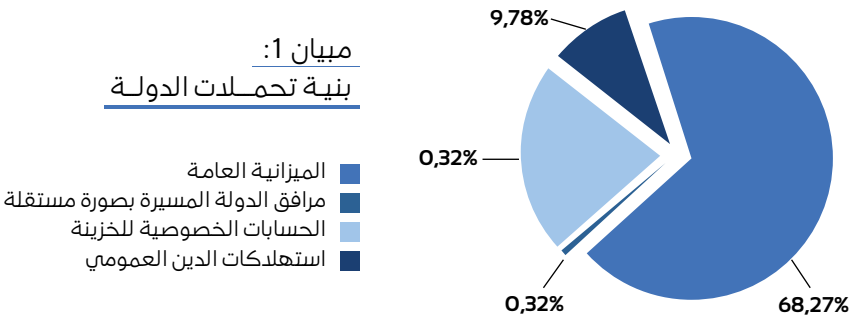

الشفافية في إدارة التبرعات

يثير تدبير "صندوق 126" ملاحظتين رئيسيتين. إن الخصم الضريبي للمساهمات في "الصندوق 126" يتعارض مع شفافية الميزانية. وبالمثل، فإن هذا الخصم الضريبي يفيد الشركات فقط ولم يتم منحه للأشخاص الطبيعيين. وهو ما يشكل مساسا بمبدأ المساواة فيما يتعلق بالضرائب، كما نصت عليه المادة 39 من الدستور.

أما الملاحظة الثانية فتتعلق بإدارة نفقات "الصندوق 126" وخاصة الحصول على معلومات عن تفاصيل هذه النفقات وتقسيمها. ولم تقم الحكومة بإعداد ونشر تقارير دورية تسمح للمواطنين بالحصول على المعلومات المتعلقة بالنفقات المذكورة.

16 المفوضية الدوروبية، بلاغ صحفي (23/12/22)، "الاتحاد الأوروبي إلى جانب المغرب في إعادة الإعمار بعد زلزال شتنبر 2023"

17الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية(USAID)، بيان صحفي، "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تدعم إعادة البناء بعد الزلزال في المغرب من خلال برامج بقيمة 12.6 مليون دولار

المصدر: مذكرة تقديم قانون المالية 2024، ص.12

جدول – ملخص الالتزامات الدولة

المحور	الالتزام	التفعيل	الوسائل المالية
الأهداف العامة للبرنامج	1.إعادة إسكان المتضررين وإعادة بناء المساكن وإعادة تأهيل البنية التحتية. 2.فك العزلة عن الأقاليم وتطويرها 3.تسريع عملية استيعاب العجز الاجتماعي، خاصة في المناطق الجبلية المتضررة من الزلزال. 4.تشجيع الأنشطة الاقتصادية والتشغيل وتعزيز المبادرات المحلية	4.2 مليون نسمة في المناطق المتضررة	120مليارردرهم على مدى خمس سنوات عبر إحداث وكالة المبادئ الرئيسية: - سرعة - كفاءة - صرامة - نتائج مقنعة
1. التشريع والحكامة	- مرسوم قانون صندوق 126. - مرسوم الوقائع الكارثية - قانون المالية 2024 - مكفولي الدمة	الحكومة البرلمان وكالة تنمية الأطلس الكبير	
2. الإسكان	50 ألف من المنازل انهارت كلياً أو جزئياً	140000 ألف درهم كدعم للمساكن المنهارة بالكامل 80 ألف درهم لتغطية أعمال إعادة تأهيل المنازل المنهارة جزئياً.	14 مليار درهم: إعادة بناء المساكن وتحديث البنية التحتية المتضررة من الزلزال
3. البنية التحتية	الحكومة وزارة المالية وزارة التجهيز	لم يتم تحديد الأهداف	5 مليار درهم مخصصة لقطاعات: الصحة، التربية، التجهيز، الإسكان، الثقافة، السياحة، الفلاحة والشؤون الإسلامية
4. إنعاش الاقتصاد	الحكومة وزارة المالية وزارة الفلاحة وزارة التجارة والصناعة	لم يتم تحديد الأهداف	
5. الخدمات الاجتماعية: الصحة، التعليم، المساعدات	مالحكومة مؤسسة محمد السادس القوات المسلحة الملكية التعاون الدولي	المساعدة : 30.000 درهم للأسر المتضررة/ سنويا (2500 درهم شهريا)	
6. البيئة	المقاربة البيئية	لم يتم تحديد للأهداف	التفاصيل عن الوسائل غير متوفرة
7. مقاربة النوع	معلومات غير متوفرة	معلومات غير متوفرة	

الحصول على المعلومات والشفافية

يمكُن تحليل الوثائق المتعلقة بالبرنامج المتاحة للعموم (البلاغات الصادرة عن الديوان الملكي، البلاغات الصادرة عن مجلس الحكومة، الاجتماع الأول للجنة المشتركة بين الوزارات، المرسومين، عرض الوزير المكلف بالميزانية في البرلمان - ومذكرة تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2024) من تقديم فكرة عن الأهداف والمقاربات الأساسية للسياسة العمومية التي تم إطلاقها بشكل استعجالي ؛ علما أن الوثائق التي تم نشرها لا تسمح لنا بالحصول على فكرة دقيقة عن جدول الأعمال والأدوات المطبقة لتحقيق التزامات السنة الأولى للزلزال. فالوثائق المختلفة لا تقوم إلا باستعادة مضامين البلاغات الصادرة عن

الديوان الملكي. كما أن الوثائق الخاصة بالميزانية تقتصر على أرقام إجمالية، دون إعطاء تفاصيل حول النفقات حسب الأهداف أو حسب المنطقة. وفي حالة عرض البرنامج نلاحظ غياب التوضيح حول أهداف كل التزام.

فالوثيقة المتعلقة بعرض البرنامج على لجنتي المالية في البرلمان بتاريخ 22 شتنبر 2023، هي دليل على عدم الدقة فيما يتعلق بالالتزامات الخاصة بالميزانية والغايات. وتذكر هذه الوثيقة بالعناصر الكمية التي تم الإعلان عنها بالفعل والتي لا تسمح للمسؤولين المنتخبين بالحصول على فكرة دقيقة عن الالتزامات ووسائل تحقيقها. يضاف إلى ذلك مشاركة مؤسسات مثل القوات المسلحة الملكية التي لا تخضع إلى حد كبير للقاعدة الدستورية الخاصة بالحصول على المعلومات.

ورغم أن المؤسسة العسكرية عرضت نتائج تحركها العاجل بطريقة مجزّأة[18]، إلا أن العموم لا يتوفر على خريطة طريق لعمل هذه المؤسسة التي لعبت دورا رئيسيا خلال الزلزال.

تم استبعاد المقاربة التشاركية في إعداد البرنامج؛ فالوثائق العامة لا تشير إلى المشاورات التي أجريت مع مختلف الفاعلين لاتخاذ قرار بشأن هذه الالتزامات. ويمكن تبرير هذا الاستبعاد، من وجهة نظر صُنّاع القرار بالطبيعة "الاستعجالية" للاستجابة التي سيتم تطويرها. ومع ذلك، فقد أصرت التوجيهات الصادرة عن الديوان الملكي على "اتباع مقاربة الانصات". وسنقوم بقياس درجة مدى احترام هذا الالتزام خلال مرحلة التنفيذ.

خاتمة هذا الجزء: اتخذت التزامات الدولة شكل برنامج إعادة البناء المبني على مبادئ توجيهية. وكان اتخاذ القرار الاستراتيجي مجالاً مخصصًا للمؤسسة الملكية. وقد وضعت الالتزامات التي تعهدت بها الدولة انتظارات المواطنين المتضررين من الزلزال عند مستوى عال. وكان دور الحكومة هو تفعيل هذا البرنامج على المستوى التشريعي والمؤسساتي. ولم تكن الميزانية المخصصة لهذا البرنامج (120 مليار درهم)، منها 15 مليار درهم للسنة الأولى، مصحوبة ببيانات دقيقة حول الأهداف الخاصة بكل منطقة؛ كما تم تقليص إمكانية حصول العموم على المعلومات، وبالنسبة لتعميم المعطيات العامة فقد كانت محدودة للغاية ولم يتم تفعيل المقاربة التشاركية خلال مرحلة إعداد هذا البرنامج من قبل الحكومة.

18 للحصول على تقييم لتدخل القوات المسلحة الملكية خلال الأسابيع الأولى من الزلزال، انظر La Revue des FAR، رقم 417، شتنبر 2023، الصفحات من 01 إلى 69

الجزء الثاني: 2.

الإنجازات : حصيلة السنة الأولى

نعرض في هذا الجزء حصيلة العمل التشريعي للحكومة في مرحلة ما بعد الزلزال، وكذلك الأدوات المؤسساتية للحكامة وتدبير البرنامج على المستوى الوطني والمحلي.

المحور الأول: التشريع والحكامة

تمحورت الإنجازات في المجال القانوني والتشريعي في إقرار خمسة نصوص على مستويات مختلفة مذكرة، مرسوم، مرسوم بقانون، قانون، الخ). ونلاحظ غياب المراجع في مختلف مراحل تقديم مشاريع النصوص التشريعية المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث[19] (2020-2030) التي أعدتها وزارة الداخلية بدعم من البنك الدولي. وتميز العمل التشريعي بالسرعة نسبيًا، مع الأخذ بعين الاعتبار الزخم الذي يتطلبه الطابع الملح للوضع:

- **11شتنبر2023**: اعتماد مجلس الحكومة المرسوم رقم 811-23-2 المتعلق بإحداث حساب خاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية.
- **4 أكتوبر2023** : مصادقة مجلس الحكومة على مرسوم بقانون المتعلق باعتماد وكالة تنمية الأطلس الكبير والمرسوم المتعلق بتطبيقه المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 5 أكتوبر 2023.
- **13أكتوبر 2023** : رئيس الحكومة يصدر القرار رقم 23-58-3 بتاريخ 13 أكتوبر 2023 المتعلق بـ"إعلان الزلزال الذي وقع بالمملكة المغربية يوم 8 شتنبر 2023 يشكل واقعة كارثية"، وتفعيل اللجوء إلى صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية.
- **2 نونبر 2023**: البرلمان يصادق على مشروع قانون منح صفة مكفولي الأمة للأطفال ضحايا زلزال الحوز.
- **20 نونبر 2023** : مصادقة مجلس المستشارين والنواب لمشروع القانون رقم 57.23 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.23.870 المتعلق بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير.

يضاف إلى ذلك قانون المالية لسنة 2024 التي تضمنت إجراءات خاصة بالميزانية لتمويل برنامج إعادة الإعمار.

إطلاق وكالة تنمية الأطلس الكبير: برنامج تعوزه هيئة تسييرية

كما هو الحال بالنسبة للمجال التشريعي فيما يتعلق بالحكامة، فلم تتم الاشارة للاستراتيجية الوطنية لتدبير الوقائع الكارثية، على الأقل بالنسبة للعموم. كما لم يكن صندوق مواجهة الكوارث الطبيعية المنصوص عليه في نفس الاستراتيجية موضوعًا للتواصل مع الرأي العام. ولا ندري ما إذا كان قد تمت تعبئته خلال الأشهر الاثني عشر التالية للزلزال. فقد أعلنت الدولة منذ البداية، عن رغبتها في اعتماد نمط لحكامة البرنامج الذي تشرف على تديره وكالة تنمية الأطلس الكبير.

وحددت مهام الوكالة في المرسوم بقانون كما يلي :

- إنجاز مشاريع البرنامج وإعادة البناء وتأهيل المناطق المتضررة مع الاخذ بعين الاعتبار البعد البيئي وفي احترام تام للتراث المتفرد ولتقاليد وأنماط عيش ساكنة المناطق المعنية وكذا لضوابط ومعايير البناء المقاوم للزلازل.

19 وزارة الداخلية، الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية.

- إنجاز مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المستهدفة في البرنامج المذكور.
- العمل على تحقيق التقائية وانسجام المشاريع المدرجة في البرنامج بتنسيق مع مختلف الإدارات والفاعلين المعنيين.
- تتبع إنجاز البرنامج وإعداد حصيلة الإنجازات ولاسيما مستوى تقدم إعداد المشاريع ومستوى تقدم الاشغال والالتزام بالنفقات ووضعيات الأداء.
- تقييم أثر المشاريع المنجزة باستخدام مؤشرات قياس نجاعة الأداء.

ويتم كل ذلك على أساس عقد برنامج بين الدولة والوكالة، يحدد على وجه الخصوص مكونات البرنامج وأهدافه وطرق تمويله، وكذا الجدولة الزمنية لإنجازه والمحددة في 5 سنوات.
ويذكر المجلس الوزاري بتاريخ 19 أكتوبر 2023، تأكيد هذا النمط من الحكامة. وبالتالي فسيتم الإسراع بتنزيل هذا البرنامج، وفق مقاربة مندمجة، وباعتماد حكامة متناسقة، من خلال وكالة تنمية الأطلس الكبير، في إطار تعاقدي يشمل كل المتدخلين[20] [...]". وأكدت الحكومة، عبر وزير الاقتصاد والمالية، على دور الوكالة خلال عرض مشروع قانون المالية 2024 أمام البرلمان على ان الوكالة مسؤولة عن برمجة تدخلات مختلف الإدارات والتنسيق بينها، مع الأخذ بعين الاعتبار المواعيد النهائية لإنجاز البرنامج كما هو مخطط له[21].

وبتاريخ 9 أكتوبر 2023 عبرت جمعية ترانسبرانسي المغرب عن تحفظاتها على طريقة الرقابة التي تخضع لها وكالة تنمية الأطلس الكبير، وذلك في بيان لها "....ترى الجمعية أن يقوم البرلمان بمناقشة جدية في الدخول البرلماني المقبل للمرسوم بقانون بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير بميزانية توقعية قدرها *120* مليار درهم وذلك لضمان حسن حكامته وشفافية تدبير مشاريعه وإخضاعها للمراقبة، وتستغرب الجمعية النص في المرسوم بقانون على عدم خضوع وكالة تنمية الأطلس الكبير للرقابة المالية للدولة ضدا على المبدأ الدستوري بتقديم الحساب لمن يتحملون المسؤولية"[22].

ورغم أن الوكالة تتوفر على إطار تشريعي، إلا أنه لم يتم تعيين مديرها العام إلا بتاريخ 18 أكتوبر 2024، أي بعد مرور 13 شهراً على وقوع الزلزال. حيث تم تعيين السيد سعيد الليث الذي شغل سابقاً منصب مدير تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية بوزارة الفلاحة، في هذا المنصب.

وقد سبق للمجلس الوزاري، بتاريخ 1 يونيو 2024، أن اضاف هذه المؤسسة إلى قائمة المؤسسات العامة الاستراتيجية، التي يعين مديروها، بعد مداولة في مجلس الوزراء الذي يرأسه الملك. وسيعاني البرنامج من هذا الفراغ المؤسساتي.

وتجدر الإشارة على سبيل المثال إلى أن وزارة التربية الوطنية قد سبق أن أعلنت في أكتوبر 2023 عن تخصيص 4 مليار درهم لإعادة بناء المدارس التي دمرها الزلزال، وإعادة تأهيل المؤسسات التعليمية المتضررة [23]. وسيتم تدبير هذه الميزانية المهمة من طرف وكالة

20 وكالة المغرب العربي للأنباء، بلاغ الديوان الملكي بتاريخ 2023/10/19
21 المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية "كلمة الوزير حول تقديم مشروع قانون المالية 2024"، مجلس المستشارين والبرلمان، 2024/10/20.
22 بيان جمعية ترانسبرانسي المغرب : نداء من أجل الشفافية في تدبير مخلفات زلزال 8 شتنبر 2023. https://transparencymaroc.ma/ar/8250
23 Le Matin: تخصيص 4 مليارات درهم لوكالة الأطلس الكبير لإعادة بناء المدارس المتضررة، 23/10/16

تنمية الأطلس الكبير؛ فماذا عن هذه الميزانية وإعادة بناء المدارس في المناطق المنكوبة؟ وحاولت الحكومة التقليل من دور الوكالة في مرحلة إعادة البناء. إذ أعلن الناطق باسم الحكومة خلال ندوة صحفية عقدت في 22 فبراير 2024 أن وكالة تنمية الأطلس الكبير، لن يكون لها سوى دور مُكمّل لجهود الحكومة لتأهيل المناطق المتضررة. ولن تتدخل إلا لاحقًا لإدارة ومواصلة المشاريع التي أطلقتها الحكومة[24].
وتتعارض هذه التعليقات مع مهام الوكالة كما حددها المرسوم بقانون المتعلق بإحداثها. وأسندت للوكالة بمقتضى المادة 2 من المرسوم بقانون للهيئة، المهام العملية التالية: "يعهد للوكالة مهمة إنجاز برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من آثار زلزال الحوز الذي تحدده الدولة". وتتدخل الوكالة على جميع مستويات برنامج إعادة البناء، كما هو منصوص عليه في نفس الوثيقة.

وبالنسبة لهذه السنة الأولى، فإن عملية إعادة البناء تتم بدون حكامة شاملة. ويشكل هذا الوضع خرقا أوليا للالتزامات التي تعهدت بها الدولة. فتخويل عملية الإشراف والحكامة والتقييم لهذه الوكالة هو موضع تساؤل. فهل يجب الاعتماد على هيئة موجودة؟ أو إسناد الاشراف والحكامة لرئيس الحكومة؟ إن التأخير الحالي يجعل هذه الأسئلة كلها مشروعة للنقاش العام.

في مرحلة ما بعد الزلزال هذه، ستعمل البرامج القطاعية المختلفة بشكل منعزل بنفس الطريقة التي يتم بها العمل في باقي في الأوقات العادية. وقد لعبت اللجنة بين وزارية، إلى حد ما، دور هيئة التواصل بين مختلف الإدارات، فضلا عن توفير المعلومات للرأي العام. وفي غياب المعطيات التفصيلية عن عمل هذه اللجنة، لا يمكننا الجزم إذا كانت هذه اللجنة قد لعبت دور هيئة الإشراف. وفي نهاية المطاف، ستحتفظ الإدارة الترابية في الجهات الأربع المعنية بالكلمة الأخيرة فيما يتعلق بالجانبين الحساسين لهذه السنة الأولى، إعادة البناء والإسكان.

اللجنة بين وزارية: المهام والحصيلة

في ظل غياب وكالة تنمية الأطلس الكبير، أصبحت اللجنة المشتركة بين الوزارات هي الأداة التوجيهية للبرنامج في هذه السنة الأولى، حيث اجتمعت للمرة الأولى بعد يومين من وقوع الزلزال، وشارك في هذا الاجتماع الأول ثماني وزارات: الداخلية؛ الاقتصاد والمالية; التجهيز؛ الصحة؛ إعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان ؛ الشباب والثقافة والتواصل؛ الإدماج الاجتماعي والأسرة؛ الفلاحة والعلاقات مع البرلمان، يضاف إلى ذلك الإدارة المركزية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مستوى وزارة الداخلية. وعقدت اللجنة في الفترة ما بين شتنبر 2023 وأكتوبر 2024، اثني عشر (12) اجتماعا بالرباط بمقر رئاسة الحكومة. وبحسب البيانات الصحفية التي صدرت عقب هذه اللقاءات فإنه يمكننا أن نستنتج على انه ابتداء من الاجتماع الرابع، لم يتم الإخبار بالهيئات المشاركة في الاجتماعات الموالية، كما انه يمكن ان نلاحظ المسافة الزمنية بين الاجتماعات كما هو مُبيّن في الجدول التالي:

24 هسبريس ، الحكومة ترد على احتجاجات متضرري الزلزال،22 فبراير 2024

جدول رقم 1: اجتماعات اللجنة الوزارية (أكتوبر 2023 - سبتمبر 2024)

تاريخ الاجتماع	المشاركون (العدد والصفة)	المدة الزمنية بين كل لقاء
اجتماع # 1 2023/9/11	العدد الإجمالي: 12 الوزراء: 9 الولاة: 1 العمال: 1 المدراء: 1	
اجتماع # 2	لم يتم الإخبار عن المشاركين في الاجتماع	معلومات غير متوفرة
اجتماع # 3 2023/9/18	العدد الإجمالي: 13 الوزراء: 11 الكتاب العامون: 1 المدراء: 1	7 أيام (ما بين الاجتماع الأول والثالث)
اجتماع # 4 2023/9/25	العدد الإجمالي: 14 الوزراء: 15 الكتاب العامون: 1 المدراء: 1	7 أيام
اجتماع # 5 2023/10/02	لم يتم الإخبار عن المشاركين في الاجتماع	7 أيام
اجتماع # 6 2023/10/18	لم يتم الإخبار عن المشاركين في الاجتماع	16 يوما
اجتماع # 7 2023/10/11	لم يتم الإخبار عن المشاركين في الاجتماع	33 يوما
اجتماع # 8 2023/11/21	لم يتم الإخبار عن المشاركين في الاجتماع	71 يوما
اجتماع # 9 2024/3/15	لم يتم الإخبار عن المشاركين في الاجتماع	72 يوما
اجتماع # 10 2024/4/06	لم يتم الإخبار عن المشاركين في الاجتماع	82 يوما
اجتماع #11 2024/9/02	لم يتم الإخبار عن المشاركين في الاجتماع	88 يوما
اجتماع # 12 2204/10/02	لم يتم الإخبار عن المشاركين في الاجتماع	30 يوما

المصدر: رئيس الحكومة، البلاغات الصحفية للجنة بين وزارية

إن هذه المسافة الفاصلة بين كل اجتماع من اجتماعات اللجنة والتي تبلغ حوالي ثلاثة أشهر هي ملاحظة انطلاقا من الواقع. لكنه يمكن أن يكون مصدرا لتفسير التأخير في تنفيذ البرنامج على أرض الواقع. وفي غياب التقدم على الميدان، فهل كانت اللجنة ستؤجل هذه الاجتماعات في انتظار إعلان النتائج الملموسة للرأي العام؟ عناصر الإجابات يمكن أن استنتاجها من خلال الإنجازات الملموسة لكل محور من المحاور.

الحكامة المحلية: الدور المهيمن للسلطات المحلية

تمت التدبير المحلي لبرنامج إعادة البناء من طرف الجهات والعمالات، من خلال اللجن الجهوية المسؤولة عن إعادة البناء، والتي يرأسها العمال. إلا أنه لم يتم الإعلان للرأي العام

عن تكوين هذه اللجن، كما لا تتوفر أي عملية تواصل حول طبيعة قراراتها أو اجتماعاتها أو مداولاتها (عدد الطلبات والمستفيدين والملفات المقبولة أو المرفوضة[25] ....).

أما الهيئة المحلية الثانية المسؤولة عن هذا الجانب فهي لجنة إعادة البناء المحلية. وخلال مجموعة التركيز التي نظمها المرصد، أشار المشاركون إلى بعض العناصر المتعلقة بالحكامة المحلية لبرامج إعادة البناء. وفي شيشاوة والحوز، لاحظ السكان وممثلو الجمعيات المحلية "فارقا كبيرا" بين المعلومات التي يقدمها كل فاعل على الميدان. وتصدر السلطات المحلية والمسؤولون المنتخبون وبقية الجهات المسؤولة عن برنامج إعادة الإعمار خطابات مختلفة موجهة إلى السكان تتضمن تعليقات "متناقضة" حول عملية البناء.

كانت لجنة إعادة البناء المحلية بمثابة هيأة ارتكاز في هذه العملية، فهي مسؤولة عن ثلاث مهام على الأقل: إجراء إحصاء سكان الدواوير المتضررة، وتقييم الأضرار في المنازل ووضع القائمة الأولية للمستفيدين من مساعدات إعادة البناء. وتتكون هذه اللجنة من سبعة أعضاء يمثلون الجهات المعنية بإعادة البناء:

- ممثل عن الجماعة الترابية
- ممثل السلطة المحلية،
- إطار تقني من الجماعة الترابية،
- مهندس او مهندس معماري يمثل مجموعة العمران و/أو مكتب دراسات
- ممثل عن الدرك الملكي،
- ممثل عن القوات المساعدة،
- ممثل عن الوكالة الحضرية.

وعملت اللجنة لفترة قصيرة جداً (11 يوماً)، وكان على جميع أعضاء اللجنة إعداد تقارير عن الدواوير والمنازل التي تمت زيارتها ثم تقديم تقرير عن حالتها.

> **شهادة :**
> "عملياً، كانت زيارة اللجنة مقتصرة على شخص أو شخصين. تتم الزيارات إلى الدواوير على وجه السرعة. واقتصر تمثيل المهندسين المعماريين أو مكاتب الدراسات على "المتدربين" داخل هذه المكاتب".
> فاعل جمعوي بجهة الحوز

ولم يكن لدى العموم لوائح ولا طريقة عمل هذه اللجنة وتكوينها ودور كل عضو والسلطة التقديرية والتحكيم المخصصة لأحد أعضائها في حالة حدوث نزاع. بالإضافة إلى ذلك، يتميز تكوين هذه اللجنة بتمثيل قوي للأعضاء المرتبطين بالسلطات المحلية/الأمن (3 أعضاء)، الإدارة (عضوين)، التقنيين عضو واحد) والمسؤول المنتخب (عضو واحد). واستبعد ضمن هذه اللجنة أي تمثيل للمجتمع المدني أو ممثل للسكان المتضررين. كما لم يتم نشر قرارات هذه اللجان.

25 ومن بين الجهات الأربع المتضررة من الزلزال، فإن إقليم أزيلال هو الوحيد الذي يمتلك موقعا مؤسسيا على شبكة الإنترنت (provinceazilal.ma). ولد تملك الجهات الأخرى واجهات اتصال رقمية مع الجمهور. جميع الجهات الأربع لديها مواقع إلكترونية مخصصة فقط لمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

قد تكون إمكانية استئناف القرار الإداري ممكنة ولكن، من الصعب تتبعه في غياب المستندات التي تبرر رفض طلب استئناف القرار. وكما لاحظ السكان في المنطقتين اللتين شملتهما الدراسة، فقد كانت اللجنة في كثير من الأحيان تتكون من شخصين يقومان بزيارة المنازل، مع "تهميش المنتخبين" كما لوحظ "دور مهيمن لممثل السلطات المحلية". وأعرب الأشخاص الذين تمت مقابلتهم عن قلقهم تجاه بعض الحالات بشأن استغلال بعض الأحزاب السياسية لعملية إعادة البناء لأهداف انتخابية ومصلحية، عبر جمعيات قريبة من الهيئات السياسية المحلية.

شهادة :
"عملياً، اقتصر دور المنتخبين على المشاركة الشكلية في اللجن المكلفة بإحصاء المباني، والتي تبقى الكلمة الأخيرة فيها على عاتق عون السلطة "المقدم".
فاعل جمعوي بإقليم شيشاوة.

خاتمة المحور الأول:
أبدت الحكومة تجاوبا على المستوى التشريعي، إلا أن البنية المؤسساتية الموعودة ظلت مبتورة في ظل غياب وكالة تنمية الأطلس؛ ونفس الشيء بالنسبة للاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية كما ان طرق تمويلها لم تكن واضحة. وعوضت السلطة التنفيذية هذا الغياب من خلال مقاربة العمل المشترك بين الوزارات وحضور قوي للسلطة المحلية على المستويين الإقليمي والمحلي. وهيمن على التدبير المحلي أعوان السلطة المحلية الذين كان لهم دور مهيمن في الجانب الأكثر حساسية من البرنامج؛ الحصول على المساعدة لإعادة بناء المساكن.

المحور الثاني: الإيواء الفوري وإعادة الإعمار

يتناول هذا المحور تنفيذ المُكوّن الأول من برنامج الدولة. وسنحاول العمل على إعطاء صورة شاملة لعمل الدولة وأقسامها، للاستجابة لاحتياجات إعادة الإسكان للأشخاص المتضررين، أي إعادة بناء المساكن. وهو بمثابة عنصر حيوي لحياة هؤلاء السكان. بعد الإعلانات الرسمية، كان لدى السكان، بشكل مشروع وطبيعي، انتظارات كبيرة لبرنامج إعادة البناء على مستوى الحصول على المساعدات الخاصة بإعادة بناء المساكن.

الإيواء في الخيام: الإجراء المؤقت الذي طال أمده

فيما يتعلق بالجزء الأول المتعلق بالإيواء، فإن تقييمنا للإجراءات التي تم اتخاذها خلال الاثني عشر شهرا الماضية يرتكز على رصد العمل الميداني وعلى التدابير المتخذة في هذا المجال، وفقا لأربعة معايير حددها بلاغ الديوان الملكي[26] :

1) مبادرات استعجالية
2) صيغ إيواء ملائمة في عين المكان
3) بنيات مقاومة للبرد وللاضطرابات الجوية
4) فضاءات استقبال مهيأة وتتوفر على كل المرافق الضرورية

26 وكالة المغرب العربي للأنباء، بلاغ الديوان الملكي، 2023/9/14

تحركت الدولة بسرعة، عبر القوات المسلحة الملكية ومؤسسة محمد الخامس والسلطات المحلية، لتلبية احتياجات الإقامة الطارئة للمنكوبين.

بالإضافة إلى هذه الجهود المؤسساتية، كانت هناك جهود هائلة من جانب المواطنين لتوفير وسائل الايواء للسكان المتضررين من الزلزال. وسوف تعاني هذه الجهود منذ البداية من بعض أوجه النقص.

إذ لم تتمكن تحركات المواطنين من تغطية جميع المناطق، مما أدى إلى استفادة مناطق أكثر من اللازم بالمساعدات عن باقي المناطق الاخرى. ولوحظ ان هؤلاء المواطنون يفتقرون إلى الخبرة في معدات الإقامة في حالات الطوارئ (نوع الخيام اللازمة في مثل هذه الحالات، ونوع المواد المناسبة لكل منطقة، ...). ونظرًا لعدم وجود تنسيق إقليمي أو جهوي لهذه المساعدات، فلم تتمكن هذه المجهودات من تحقيق الوقع المطلوب فيما يتعلق بالإيواء في حالات الطوارئ. وبعد فترة التضامن العفوي للمواطنين، جاء دور المتخصصين في هذا المجال بأنظمة إيواء مختلفة في حالة الطوارئ.

قامت السلطة المحلية والقوات المسلحة الملكية بتوفير الخيام في عدة أقاليم لضمان أماكن الإقامة الطارئة. ولم تتمكن محاولات إعداد مواقع استقبال مجهزة بجميع وسائل الراحة المطلوبة النجاح المتوقع. وبصرف النظر عن الأيام الأولى للزلزال، فسرعان ما هجر السكان هذه الخيام التي أقيمت وسط الجماعات الترابية[27]. وفضّل هؤلاء العودة بالقرب من منازلهم التي دُمرت كليًا أو جزئيًا، وفضلوا قبل كل شيء البقاء بالقرب من أنشطتهم الفلاحية أو تربية المواشي، وتبقى مواقع أمزميز وأسني وويركان، التي أعدتها القوات المسلحة الملكية نموذجا لتدخل الدولة وتشهد تدفقا مستمرا[28].

وستتبعها الهيئات الدولية والجمعيات المغربية. وبدءاً من فصل الشتاء، بدأت المنظمات غير الحكومية بتوفير وحدات سكنية[29] في مناطق معينة. ويشتمل استخدام هذا النوع من السكن مزايا كالأمن، واحترام الخصوصية....، إلا أن له أيضًا عيوب كالحرارة والاستدامة. لكن هذا الحل لم ينتشر على نطاق واسع في جميع المناطق؛ إذ تظل الخيام هي "المعدات" غير المستقرة السائدة في جميع المناطق المتضررة. وعلى مدار الأسابيع ومع حلول فصل الشتاء في هذه المناطق الجبلية، عبّر السكان المتضررون عن غضبهم على أماكن الايواء التي لا تحترم كرامتهم. وقد سبق أن حذّر المراقبون من هذا الوضع في وقت مبكر منذ يناير 2024[30].

ومنذ نهاية شتنبر 2023 وحتى 2024، احتج السكان المتضررون في عدة مناطق على ظروف إقامتهم[31]. وأدت ظروف الطقس البارد وهطول الأمطار والرياح .... إلى تعقيد حياة السكان المتضررين.

27 رصدناها وسط جماعة أوناين إقليم تارودانت
28 انظر La Revue des FAR، عدد 418، فبراير-مارس 2024، الصفحات 66-67
https://revue.far.ma/storage/revues/RevueE420.pdf
29 قامت مؤسسة محمد الخامس للتضامن بإيواء العدد من الضحايا في هذا النوع من الإيواء، نموذج لشكل الإيواء عبر هذا الرابط
https://urlz.fr/taHo
30 مؤسسة هنريش باول ،الرباط، دنيا ز. مسفر، شتاء بلد مهلة: نظرة على وضعية المتضررين من زلزال 8 شتنبر 2023
31 مثال على الحراك الاجتماعي لضحايا الكوارث في فبراير 2024: متضررون من كارثة الحوز يحتجون أمام ولاية جهة مراكش آسفي للمطالبة بالاستفادة من الدعم المالي: https://www.youtube.com/watch?v=S2xJvssYe8c

شهادة :

" كنا نترجّى أن لا تمطر السماء ، كما كُنا نخشى أنه إذا تساقطت الثلوج فسنعاني من شدة البرد ، رغم أنه بالنسبة لنا نحن الفلاحين والمزارعين ، فإن الموارد المائية حيوية لأنشطتنا الزراعية والمعيشية."

فلاح من أونين بولاية تارودانت.[32]

وفي مدينة مراكش، تشير الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، فرع مراكش-آسفي، في تقريرها[33] على أنه "تم إصدار أوامر للعائلات المتضررة بمغادرة أماكن الإقامة الطارئة (قاعة الألعاب الرياضية، وملاعب القرب الرياضية) مباشرة بعد تلقي الدفعة الأولى من المساعدات المباشرة في بداية أكتوبر". وأعربت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمراكش عن قلقها من أن "الضحايا اضطروا إلى اللجوء إلى استئجار المنازل في سياق اتسم بالمضاربة على أسعار الإيجار".

عملية إعادة البناء: الحصيلة الكمية والنوعية

يتناول الجزء الثاني من هذا المحور عملية "إعادة الإسكان" والحصول على السكن. وتستند ملاحظتنا أيضًا على المعايير التي حددها الملك محمد السادس. وتوصف هذه العملية بأنها "ذات أولوية قصوى". وتعتمد ملاحظة التدخل العمومي في هذا الجانب على تقييم كمي يعتمد على أرقام رسمية وتقييم نوعي مبني على جمع تجارب الأشخاص المتضررين في ولايتي شيشاوة والحوز.

وسيعتمد في تنفيذ هذه العملية على المعايير التالية:

أ- الإنصاف
ب- عرض واضح ومفصل
ج- الانصات الدائم لحاجيات الساكنة المعنية
د- مبادرات فورية لإعادة الإعمار

اقترحت الحكومة، عبر لجنتها بين وزارية، "عرضا واضحا" ترجمته صيغتان للمساعدات تم الإعلان عنهما في 14 شتنبر 2023 (مساعدة مباشرة بقيمة 140 ألف درهم للمساكن المنهارة كليا و80 ألف درهم لإعادة تأهيل المنازل المنهارة جزئيا). هذا العرض، الذي تم الترحيب به في البداية، لم يكن واضحا بشكل تفصيلي لعامة الناس أو حتى للأشخاص المتضررين.

ولم يكن للرأي العام أي مبرر أو أساس لاختيار هذه المبالغ. فهل أخذت هذه المبالغ بعين الاعتبار تكلفة التضخم في فترة تتسم بالتضخم؟ وهل استندت هذه المبالغ على ان يكون البناء بمواد جديدة أم قديمة؟ هل أخذت هذه المبالغ في الاعتبار التكاليف المرتبطة بعملية البناء (التكاليف المعمارية والنقل وغيرها)؟ إلا أن هذه الأسئلة ظلت معلقة دون إجابة.

32 الشهادة التي جمعها صلاح الدين لمعايزي كجزء من البحث الجامعي الذي أجراه مختبر كلية عين الشق للآداب والعلوم الانسانية.
33 الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، تقرير مرحلي عن حالة حقوق الإنسان في منطقة زلزال الأطلس الكبير يوم 8 شتنبر 2023. حالة جهة مراكش آسفي، يونيو 2024

ولم يكن لدى المعنيين معايير تفصيلية تسمح للجان المحلية بتصنيف منازلهم ضمن إحدى فئتي المساعدة، وكذا تعليل قرار استبعاد منزل ما من برنامج المساعدات. ولم يقدم العرض جدولا زمنيا مفصلا لأوقات الاستجابة وتوقيت استلام الشطر الثاني والثالث من قبل المستفيدين. وبناءً على هذه الملاحظات، تم تدبير برنامج إعادة الإسكان وإعادة بناء المساكن من البداية إلى النهاية من قبل السلطة المحلية على المستوى المحلي والإقليمي. ولعبت اللجنة بين وزارية دورها في التواصل مع العموم وفقًا للبيانات الإجمالية للجهات المعنية.

الحصيلة الكمية: الفارق بين الأهداف والإنجازات

ويبرز تحليل النتائج التي أعلنتها اللجنة بين وزارية خلال هذه الاجتماعات استخراج الأرقام في الجدول التالي:

جدول رقم 2 – حصيلة الجزء المتعلق بصرف المساعدات السكنية

العملية/ التاريخ	الأهداف	إلى حدود 2024/1/31	إلى حدود 2024/3/15	إلى حدود 2024/6/4	إلى حدود 2024/10/2
تسديد أقساط الشطر الدول	59.438 أسرة محصاة	44.000 أسرة مستفيدة (20.000درهم)	غير متوفرة	56.607 أسرة مستفيدة من الشطر الأول 95%	**57.703 أسرة (97%)**
تسديد أقساط الشطر الثاني		غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	**26.110 أسرة (44%)**
تسديد أقساط الشطر الثالث		غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	**12.839 أسرة (22%)**
تسديد أقساط الشطر الرابع		غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	**1.868 اسرة (3%)**

المصدر: رئيس الحكومة، بلاغ اللجنة بين وزارية

لا تسمح هذه الأرقام المجزأة بالحصول على فكرة دقيقة عن التطور حسب الجهة. لكنها تعطي تصورا على التباطؤ في تسديد القسط الثاني والثالث والرابع، بعد اثني عشر شهراً من وقوع الزلزال. وبالنسبة للشطرين الأخيرين، تظل معدلات الصرف منخفضة للغاية (22% و 3%)، وتؤكد التأخير في ورشات البناء والصعوبات العملية في ضمان سلاسة سداد الأقساط للضحايا المتضررين. نلاحظ هنا أن 1783 أسرة لم تتلق حتى الدفعة الأولى بعد سنة من وقوع الزلزال.

وعلى الرغم من أن هؤلاء المتضررين يمثلون 3% "فقط" من إجمالي السكان المستهدفين، إلا أن الحقيقة وهو أن هذه العائلات لا تزال تعيش في الخيام وفي ظروف صعبة للغاية.

جدول رقم 3 – حصيلة "إعادة بناء" المنازل

العملية/ التاريخ	الأهداف	إلى حدود 2024/1/31	إلى حدود 2024/3/24	إلى حدود 2024/6/4	إلى حدود 2024/10/2
رخص البناء الممنوحة	العدد المتوقع منحه : 59438	30.000	42.047	51.031 %%8	56.095 %94
إزالة الركام	59.438 عملية متوقع تنفيذها	4.233 مسكن (6.676 طلب)	15.232	43.084 %72	معلومات غير متوفرة
المساكن قيد البناء	59.438 منزل متوقع تشييده	معلومات غير متوفرة	8.694	غير متوفرة	50.807 %85
المنازل التي أنجزت	59.438 منزل متوقع تشييده	معلومات غير متوفرة	معلومات غير متوفرة	معلومات غير متوفرة	1000 مسكن*** %1,7

المصدر : رئيس الحكومة، بلاغ اللجنة بين وزارية
** المصدر : وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان[34]
*** المصدر : تقف هذه الحصيلة الى حدود تاريخ 2024/9/02، بلاغ اللجنة بين وزارية

تسمح لنا هذه المعطيات الرسمية بالإدلاء بالتعليقات الأولية. وتوضح الأرقام التي قدمتها الحكومة تفاعلاً واستجابة فورية لضمان القيام بتشخيص المنازل في أقل من شهر، وإصدار تراخيص البناء، وبدء أعمال التطهير الأولى (إزالة الركام)[35]. ومن الناحية المالية، تم تحقيق الهدف تقريبا بعد اثني عشر شهرا من وقوع الزلزال (2 مليار درهم من المساعدات السكنية الموزعة، إلى غاية 2 أكتوبر 2024).

إلا أن الجدول رقم 3 يؤكد ما تم التوصل إليه من تطور بطيء في دفع المساعدات السكنية. وبما أن العمليتين مرتبطتين، فإن البناء يتقدم بوتيرة بطيئة للغاية. وبعد مرور عام على وقوع الزلزال، وصلت المنازل المكتملة إلى 1000 وحدة سكنية، وهو عدد منخفض للغاية، أو بالكاد 1.7% من الهدف المحدد! ويلخص هذا الرقم تعثّر برنامج إعادة الإعمار في هذه السنة الأولى. وقد أثرت التعقيدات الإدارية واللوجستية والمالية بشكل كبير على حسن سير هذا العنصر.وأدى هذا الوضع إلى تأخير ركيزة برنامج إعادة الإعمار، مما ولّد شعوراً بخيبة الأمل لدى السكان مقارنة مع الوعود التي لم يتم الوفاء بها.

السؤال الأول يتعلق بغياب بعض المعطيات المهمة مثل الأرقام التفصيلية حسب المنطقة، وضعية سداد القسطين الثاني والثالث. ولا تقدم هذه الأرقام، التي تغطي مساحة شاسعة، فكرة دقيقة عن الوضع في كل من الجهات والعمالات الست المعنية. فقط التوزيع حسب العمالات والقيادات الذي يسمح بمدى تقييم استجابة السلطات العمومية.

السؤال الثاني يتعلق بعدد المستفيدين. فقد أتاح إحصاء المنازل الذي تم إجراؤه في الفترة من 18 إلى 30 شتنبر في البداية إحصاء مجموع المنازل المتضررة وهو26.798 منزلاً، أي 4.232 انهارت كليًا ، و 22.566جزئيًا. وفي مرحلة ثانية، مكنت النتائج المسجلة من إحصاء 32.640 منزلاً التي تستوفي شروط التعويض اللازمة، منها 1.603 من المنازل التي انهارت بالكامل.

34 زلزال الحوز.. فتح أزيد من 40 ألف ورش لإعادة بناء المساكن المتضررة إلى غاية متم ماي 2024 (الوزيرة)
35 أعلن إثر اجتماع اللجنة الوطنية بتاريخ 2019/10/24 تم الإعلان عن "الانطلاق في تنفيذ الحلول الميدانية المتعلقة بـ 1700 منزل تقع في مناطق ذات تضاريس معقدة".

وفي المجمل، وبحسب هذه الأرقام الرسمية الصادرة عن اللجنة بين وزارية يمكن استخراج المعطيات التالية:

جدول رقم 4 : تحليل نتائج إحصاء المساكن

وضعية المنازل/ مرحلة الاحصاء	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المجموع
منازل منهارة كليا	4.232 (%18,7)	1.603 (%4,95)	**5.835 (%9,82)**
منازل منهارة جزئيا	22.566	31.037	53.603
المجموع	**26.798**	**32.640**	**59.438**

يُظهر تحليل هذه المعطيات الرسمية النسبة المنخفضة للمنازل المنهارة بالكامل. فمن 18.75% في المرحلة الأولى، انخفضت هذه النسبة إلى أقل من 5 % في الإعلان الرسمي الثاني، لتصل إلى نسبة إجمالية أقل من 10%. ومع ذلك، فمن الواضح أن هذا الرقم متفاوت مع رقم رسمي آخر أعلنته الحكومة خلال عرض تقرير حصيلة الزلزال من قبل الوزير المنتدب المكلف بالميزانية بتاريخ 22 شتنبر 2023 أمام البرلمان (الجدول أسفله).

المصدر : عرض الوزير المنتدب المكلف بالميزانية بالبرلمان

وإلى حدود 22 شتنبر 2023، سجلت الحكومة نسبة انهيار المنازل إجمالية بلغت 32%[36]، وبالتالي، فرسميا، فقط 10% من المنازل هي التي انهارت كليا ؛ هذه الفرق البالغ 22% بين معدل الانهيارات الكاملة المعلن عنها ومعدل التعويضات المقبولة تثير تساؤلات حول النهج الذي اختارته اللجان المحلية والجهوية واللجن بين وزارية في معالجة ملفات المتضررين.

ووصل الرقم المعلن للمنازل المنهارة في الوثيقة نفسها إلى 59.674، إلا أن التوزيع بين نوعي الانهيار الكلي أو الجزئي يظهر تبايناً كبيراً. فهل قدمت الحكومة تقديرا فائقا لعدد الانهيارات الإجمالية؟ وهل عمدت اللجان المحلية أو الجهوية لتقليص عدد المستفيدين

36 لا يتشمل هذه النسبة المرافق الجماعية: المدارس، المراكز الصحية، المساجد، المقرات الإدارية.

من صيغة 140.000 درهم؟ هذه التساؤلات وهذه التباينات ستكون مصدر إحباط وغضب وسخط بين السكان المتضررين. وعلى الرغم من الأرقام المقدمة والتقدم الموضح أعلاه (تراخيص البناء، إزالة الركام)، فإن ورشات البناء تواجه العديد من الصعوبات.

الحصيلة النوعية: صعوبات تدخل السلطات العمومية

إن مهمتنا المتمثلة في رصد عملية البناء دفعتنا إلى الحديث مع السكان حول ملاحظاتهم حول عملية إعادة البناء. ويذكر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم خطوات الحصول على مساعدات إعادة البناء؛ إذ أنه لم يتم الإعلان عن هذه العملية منذ البداية ولم يتم توضيحها للمستفيدين.
الخطوة الأولى للمالك الذي يرغب في الحصول على مساعدة إعادة البناء هي قبول طلبه من قبل اللجان الإقليمية المكلفة بإعادة الإعمار . وفي حالة الرد الإيجابي، يجب على متلقي المساعدة، في خطوة ثانية، التوقيع على وثيقة هدم أنقاض منزله.

شهادة :
"بالنسبة لدوارنا، فقرار اعتبار السكن مهدماً كلياً أو جزئياً، وبالتالي تبرير التعويض من عدمه، من صلاحيات المقدم حصريا".
فاعل جمعوي بإقليم شيشاوة

في المرحلة الثالثة، يقوم المستفيد بتقديم ملفه مع رقم حسابه البنكي (RIB) لتلقي الدفعة الأولى من المساعدة (20.000 درهم)، مقابل التوقيع على محضر قبول شروط استلام المساعدة (استلام الدفعة الثانية بعد أشهر قليلة من الدفع). بين هاتين الفترتين، يجب على المستفيد البدء في إجراءات إدارية أخرى (ترخيص البناء، والتحقق من صحة التصميم.....) وقبل كل شيء، إيجاد تمويل ذاتي لاستكمال بناء المنزل الجديد.

شهادة :
"هذه العملية أجبرت المستفيدين على تدبّر إيجاد بقية تكلفة البناء أو العيش لفترة من الوقت دون منزل هم في حاجة ماسة اليه".
فاعل جمعوي بولاية الحوز

وسمحت السلطة المحلية بفترة انتصاف اعتبارا من 20 شتنبر للمتضررين الذين يعتبرون أنفسهم غير محصيين أو متضررين أو مستبعدين[37] من عملية مساعدات إعادة البناء. وتتم عملية إجراء دراسة الملفات من جديد من قبل اللجنة المحلية لإعادة البناء، غالبًا في مقر القيادة، دون تقديم أجوبة لمقدمي الطلبات.

شهادة :
" تم تنفيذ هذا الإجراء بشكل سريع، مع هيمنة من قبل السلطة المحلية في عملية تدبيرها. وظل السكان محبطين وفي حيرة، وتوجيه اتهامات بالمحسوبية. كما لم يكن لدى اللجان الإقليمية الوقت الكافي لاتخاذ القرار، ولد الصلاحيات الكافية التي تسمح لها بإجراء تعديلات كبيرة على إجراءات منح المساعدة".
فاعل جمعوي بإقليم شيشاوة

37 وبحسب المشاركين، فإن جزءاً كبيراً من عملية الانتصاف يتعلق بـ" التعويضات المنخفضة" التي تلقاها ضحايا الزلزال.

بشكل عام، أعرب السكان الذين تمت مقابلتهم عن أسفهم لعدم تماسك التشخيص الأولي بعد الزلزال، وهيمنة المقاربة الأمنية من جانب السلطة المحلية. ويأسف الأشخاص المتضررون من الزلزال في الجهتين لاستمرار ضعف التناسق بين الفاعلين المؤسساتيين، وغياب الوضوح أثناء عملية إعادة البناء. فالمعايير التي تعتمدها الدولة وقيود الميزانية التي تفرضها صيغ المساعدات توجه هذه العملية نحو البناء الاسمنتي. ولا يمكن للمبالغ المقترحة أن تراعي إعادة البناء على أساس معايير البناء التقليدي.

معارضة المعايير المقدمة من طرف الدولة

ومن بين المعايير الجديدة التي ترغب الدولة في فرضها كجزء من عملية إعادة الإعمار، يشير السكان إلى "التصاميم- النموذج " التي اقترحتها الجماعات الترابية والوكالات الحضرية. وهي تصاميم سكنية تتراوح مساحتها بين 50 و80 مترًا مربعًا كحد أقصى. وتم رفض هذه التصاميم من قبل بعض السكان بسبب المساحة والنموذج المقترح.

> **شهادة :**
> "التصاميم مبنية على هندسة معمارية حديثة، بعيدة كل البعد عن عادات مناطقنا. فالسكن التقليدي يشتمل على عدة مكونات أساسية لنمط الحياة القروية، ولا سيما المساحة المخصصة للماشية".
> مواطن وصحفي من منطقة الحوز.

ويشير السكان الذين تمت مقابلتهم أن استخدام المواد الخام المحلية هي أكثر قوة ويوفر مقاومة للمناخ، يمكن تعميمها على جميع المناطق المعنية بإعادة الإعمار.

وفي المقابل، فإن أسلوب العمل الذي تتبعه الجماعات الترابية والوكالات الحضرية يفضل ما يسمى بالمواد "الحديثة"، ويستند على تضافر الموارد. فكل مهندس معماري والمستخدم من طرف الجماعة الترابية مسؤول عن إعداد نموذج التصاميم القياسية لدوارين أو ثلاثة دواوير، بالتنسيق مع مجموعة العمران. وأطلقت وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة مشاورات لاعتماد تصنيف الإسكان المحلي. إلا أن هذه المبادرة لم تر النور بعد. فالإعلانات التي صدرت في اليوم التالي للزلزال من قبل مكاتب الهندسة المعمارية المغربية أو مدارس الهندسة المعمارية لم يتم مراعاتها؛ وسرعان ما تحول التزام الجهات الحكومية أو الخاصة، الذي كان واضحاً بقوة في البداية، إلى سراب. فعلى سبيل المثال، اقترحت المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية (ENA) في أعقاب الزلزال، عن وضع تصاميم معمارية لدعم جهود التخطيط، وتعبئة الطلبة للإشراف على تأطير السكان المحليين. وحتى الآن، ظل هذا الوعد حبرا على ورق.[38]
كما أعلن فرع المهندسين بمراكش للمدرسة المحمدية للمهندسين عن نماذج بناء أولية باستخدام مواد محلية، إلا انه لم يتم تتبع هذه المبادرة. وللأسف تضاعفت إعلانات النية، وأصبح عجز الدولة عن حشد الخبرات الوطنية واضحا. كما أن الجماعات الترابية ترفض، من جانبها، وبشكل قاطع التصاميم التي يقترحها المستفيدون من المساعدات. إذ يجب ان تمر أي عملية بناء عبر الإجراءات الإدارية المعتمدة حسب دفتر التحملات الموقعة مع المهندسين المعماريين الذين وقع عليهم الاختيار. وبالتالي، أدي هذا الوضع إلى عرقلة عملية إعادة الإعمار.

38 أعربت المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية في مراكش عن التزامها بدعم السلطات المختصة 09 ،24 Medias/19/2023

شهادة :

"في بعض المناطق، توقفت عملية إعادة البناء بالكامل *[يوليوز 2024]*. ويعتبر ذلك رفضاً لمقاربة السلطات العمومية الذي تبناها بعض السكان، الذين يرفضون تصاميم وأشكال السكن التي يقترحها برنامج إعادة الإعمار. وهذا هو الحال بالنسبة لعدة دواوير بجماعة إغيل وجهة الحوز. ونفس الوضع أيضا في جماعة إمليل، لكن انتهى الأمر ببعض السكان إلى الاستسلام للضغوط، ، وهو ما يدل على مشهد غير متناسق".

فاعل جمعوي في الحوز

إذا كانت الدولة قد ابانت على أنها غير مرنة فيما يتعلق بالمعايير، فإنها تظهر مرونة في مواجهة الاحتجاجات؛ وهذا هو الحال في سد تاسكورت (جماعة أسيف المال، إقليم شيشاوة) حيث يتم إنشاء مناطق للسكن بشكل غير منتظم.

التضخم في أسعار مواد البناء

وبالإضافة إلى هذه الخلافات حول نموذج إعادة البناء والمشاكل الهيكلية للتخطيط العمراني، يضاف الى ذلك صعوبات عملية مرتبطة بجودة خدمات البناء وارتفاع تكلفة المواد.

يعتبر السكان الذين تمت مقابلتهم، أن عدد المهندسين المعماريين المستخدمين منخفض، مقارنة مع الاحتياجات الفعلية. وهذا يولد ضغوطاً ومخاطر تؤدي إلى تعثر تصاميمهم. كما أنهم يتساءلون عن مدى احترام العمال المكلفين بإعادة بناء المنازل لهذه التصاميم. هذه اليد العاملة، التي يزداد الطلب عليها وتتعرض لضغوط للوفاء بالمواعيد النهائية، وستعمد إلى التسرع إلى إنهاء ورش ما والانتقال إلى ورش آخر. كما يواجه السكان مشكلة ثانية، تتعلق بتوفير مواد البناء وتكاليفها في المناطق الجبلية.

وتقدر تكلفة البناء التقليدي ما بين 160 ألف درهم إلى 200 ألف درهم للمساحات من 50 إلى 70 مترا مربعا، بما في ذلك الأشغال الكبرى واللمسات النهائية[39]. وهو ما يتجاوز الميزانية الممنوحة للمساعدات العامة. وفي حالة البناء بمواد حديثة، كان على السكان مواجهة التضخم في أسعار المواد وأسعار خدمات النقل واليد العاملة. وحدث في بداية سنة 2024 اختناق مع الضغط التضخمي على أسعار المواد والخدمات. ويُقدر سعر كيس الإسمنت بـ 80 درهما. ويمكن أن يصل إلى 90 درهماً، حسب المنطقة. وتقدر تكلفة نقل الرمل والحصى بحوالي 600 درهم لكل 6 أمتار مكعبة. ووصلت هذه التكلفة إلى 1900 درهم. وعرف هذا السعر ارتفاعا مهولا وصل إلى 5000 درهم في دواوير جماعة إغيل (مركز الزلزال). وترتبط صعوبة النقل بعدد المواقع المطلوب خدمتها وتباعدها أو تجمعها.

حصيلة إعادة الإعمار في مراكش

وفي مدينة مراكش، وبناء على المعطيات التي جمعتها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان حول عملية إعادة الإعمار، والتي نوجزها فيما يلي:

- التأخير في هدم المباني المهددة بالانهيار الذي يشكل خطراً على السكان

39 يشمل هذا المبلغ أجور الحرفيين والبنائين. في مناطق أخرى، يمكن أن يقتصر السعر على 80.000 أو 95000 درهم لمساحة تتراوح بين 50 إلى 70 متر مربع

- حلول تقوية المنازل المتضررة جزئيا إثر الزلزال والتي تشكل خطرا
- تتابع عدة انهيارات بعد عدة أسابيع من وقوع الزلزال (6 ما بين أكتوبر ودجنبر 2023)
- الحصول على برنامج مساعدات إعادة الإعمار معقد بسبب الطلبات الإدارية التي لا تأخذ بعين الاعتبار واقع قطاع السكن في مراكش (هيمنة الوديعة العقارية "الرهن"، وضعية المستأجر، طبيعة الإيجار، القسمة بعد الميراث الخ.)
- قرارات غير قابلة للتطبيق أو غير متناسقة على أرض الواقع مثل هدم الطابق الأول من المنزل مع الاحتفاظ بالطابق الأرضي أو حتى العكس مما يعرض المبنى بأكمله للخطر.
- رفض ضم المنازل المتضررة في عملية الإحصاء الأولية، في عدة أحياء مثل دوار إزيكي والموقف وباب ايلدن ودار الدباغ. وتطلب الأمر إصرارا واحتجاجات سكان هذه الأحياء لإعادة تعدادها جزئيًا.

كما حذرت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان من جودة العمل المنجز في إطار برنامج إعادة التأهيل الواسع النطاق للمدينة القديمة لمراكش. وفي أعقاب الزلزال، انهارت العديد من المشاريع التي تم إنجازها في إطار هذا البرنامج (مناطق الملاح ورياض الزيتون، إلخ). وكذلك أجزاء من أسوار المدينة العتيقة. وقد تمكن هذا البرنامج من تعبئة ميزانية إجمالية قدرها 6 مليار درهم منذ عام 2014[40]. ويتطلب من منطلق الشفافية، تقييم وافتحاص هذا البرنامج وإنجازاته واختلالاته، في ضوء الملاحظات التي تم رصدها منذ زلزال 8 شتنبر.

خاتمة المحور الثاني:

إن المعايير المحددة في البداية مثل "صيغ إيواء ملائمة في عين المكان وفي بنيات مقاومة للبرد وللاضطرابات الجوية"، لم يتم احترامها من قبل الجهات المسؤولة عن إعداد وبناء هذه البنيات. واستطاع السكان من إدارة حلول الإقامة الطارئة بإمكانياتهم الضئيلة، مع الاعتماد على التضامن الأسري والجمعوي. وظلت البنيات غير كافية نظرا لحجم الاحتياجات. وكان على السكان التحلي بالصبر أثناء انتظار بدء برنامج إعادة الإعمار وقبول طلباتهم.

وتم إطلاق، بشكل سريع، برنامج إعادة الإعمار المبني على أربعة مبادئ وهي الانصاف والوضوح والإنصات لحاجيات السكان والمبادرات الفورية. وأثناء مرحلة تنفيذه، كان لمعيار المبادرة الفورية الأسبقية على المعايير الأخرى. ويظهر التقييم الأولي الذي أجراه مرصد ترانسبرانسي المغرب، غياب المساواة في الولوج إلى مساعدات إعادة البناء مع انخفاض بنسبة 20% في نسبة المستفيدين المحتملين (المساعدة بقيمة 140 ألف درهم). وقد أدى هذا الافتقار إلى الإنصاف إلى خلق شعور واسع النطاق بالإحباط والغضب والسخط بين السكان المتضررين. إذ لم يساعد عدم الوضوح في هذه العملية مع مركزية المعلومات على مستوى السلطة المحلية في تبديد هذا القلق الاجتماعي حول هذا الجانب من البرنامج.

ويواجه برنامج إعادة الإعمار صعوبات عملية وهيكليّة ايضا. ويشكل التسلسل بين المراحل المختلفة (الشطر الأول، إعداد التصميم، الحصول على المواد، تضخم الأسعار، إلخ) مصدر ارتباك ومرارة بين المستفيدين. إن تدخل السلطات العمومية مع الرغبة الصارمة في التخطيط في هذه المناطق غير المعتادة على هذا النوع من التدخل هو أيضًا مصدر لسوء الفهم والصعوبات. ويظهر السكان مقاومة معينة لمعايير التخطيط العمراني للدولة.

40 مراكش مدينة التجديد الدائم (2014-2017) تتضمن إجراءات لمحاربة خطر المساكن المهددة، ومعالجة العديد من المباني، وإعادة تأهيل الأحياء التاريخية للمدينة، فضلا عن تطوير المعالم السياحية والروحية للمدينة القديمة العتيقة.

ففي مدينة مراكش، تواجه عملية إعادة بناء الأحياء المتضررة في المدينة العتيقة طبيعة التخطيط العمراني التقليدي. وتثير النتائج المختلطة للبرامج السابقة لإعادة تأهيل المدينة العتيقة لمراكش مخاوف من نتائج مختلطة مع خطر استمرار استبعاد الطبقات الشعبية منها.

المحور الثالث: البنية التحتية، إعادة الإعمار وفك العزلة عن المناطق المتضررة

تعتبر عملية إعادة تأهيل البنية التحتية في مناطق المتضررة من الزلزال، جزءا من المكون الأول للبرنامج. ولها نفس الطابع الملح مثل إعادة الإسكان وإعادة الإعمار. ويهدف البرنامج أيضًا إلى فك العزلة عن هذه المناطق وتطويرها. ويتضمن هذا الهدف الاستثمار في البنية التحتية الجديدة في الجهات المعنية على مستوى الطرق والجسور والسدود وغيرها. ويقدم هذا المحور تحليلاً لعمل السلطات العمومية خلال الاثني عشر شهرًا الماضية والتي يغطي الهدفين المعلنين: إعادة التأهيل وفك العزلة.

ولتقييم هذا الإجراء، اعتمدنا على المعطيات التي نشرتها اللجنة بين الوزارية، وعروض تقديم الميزانيات القطاعية خلال دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2024 في البرلمان. كما قمنا برصد طلبات العروض المتعلقة بقطاع التجهيز والفلاحة، من أجل قياس ديناميكيات الطلبيات العمومية في هذه المجالات في الأشهر الأخيرة. وأخيراً، وبالنسبة لكل محور، سنعرض وجهة نظر المواطنين وملاحظاتهم حول الجوانب المرتبطة بالبنية التحتية.

إجراءات فك العزلة : الطرق والسدود

تعتبر وزارة التجهيز الفاعل المركزي في هذا المجال. وقد قامت هذه الوزارة بجدولة الأعمال المتعلقة بهذه الاوراش. ويأتي تمويل هذا العمل، وكذا تمويل عملية فك العزلة عن المناطق المنكوبة، من موارد الصندوق 126. واعلنت الحكومة أنها ستخصص 2,5 مليار درهم لفائدة قطاعات الصحة والتعليم، والفلاحة والتجهيز. ومن هذه الميزانية، تم تخصيص 810 مليون درهم للبنية الأساسية للطرق (الطرق الجهوية) كما حدد ذلك وزير التجهيز في عرضه للميزانية القطاعية لسنة 2024.

وتضاف إلى هذه الميزانية مساهمة جهة مراكش آسفي، حيث ساهم مجلس هذه الجهة من خلال ميزانية البنيات الخاصة به. وتقرر خلال جلسة المجلس المنعقدة في أكتوبر2023[41]، تخصيص جزء من هذه الميزانية للمساهمة في جهود تحديث البنيات. ولم يتم تحديد المبلغ ولا البنيات التي ستستفيد من هذا التمويل الإقليمي. كما سيتم توفير التمويل المحدد مسبقًا لبرنامج التنمية الإقليمية. ومن جانبها، فالجماعات الترابية المتضررة من الزلزال، مطالبة بتقديم طلبات إلى الجهات للاستفادة من تمويل مشاريع البنية التحتية (الطرق الإقليمية والطرق غير المصنفة)، خارج الميزانية العادية للجماعات.

وأعلنت اللجنة بين وزارية، خلال اجتماعها الخامس المنعقد في أكتوبر 2023، عن تمويل اقتناء معدات لفتح الطرق المغلقة بكلفة 160 مليون درهم. والهدف هو تعزيز تجهيزات وزارة التجهيز في العمالات. وتم تخصيص ميزانية قدرها 300 مليون درهم لتكاليف إزالة الأنقاض.

41 البند 4 من جدول أعمال دورة أكتوبر
https://www.regionmarrakech-safi.ma/rms_storage/202309//agenda-region.pdf 2023

وخصصت اللجنة بين وزارية ميزانية قدرها 810 مليون درهم، من الصندوق 126، لترميم الطرق المتضررة وخاصة فتح طريقين وطنيين مما يسمح، جزئيا، بفك العزلة عن الدواوير النائية بإقليم الحوز وعلى وجه التحديد بالقرب من مركز الزلزال (إغيل). والمشروع الأول الذي تم تمويله هو الطريق رقم 7 الذي يربط بين ويركان وتلدت نيعقوب بالحوز على مسافة 34 كلم. ويتيح هذا المشروع فتح وتوسيع هذه الطريق بكلفة إجمالية قدرها 340 مليون درهم. ويتكون الموقع من قسمين، القسم الأول بتكلفة 176 مليون درهم، والقسم الثاني بكلفة 195 مليون درهم.

أما مشروع الطريق الرئيسية الثانية، فيتعلق بالطريق الرابط بين تيزي نتاست وتافوغالت. وسيعمل هذا المشروع على فك العزلة عن دوارين في عمالتين (تارودانت والحوز). ويتكون هذا الورش أيضا من قسمين. الأول على مسافة 30 كلم (فتح وتوسيع) والثاني على مسافة 22 كلم. وتقدر ميزانية هذا المشروع ب 178 مليون درهم. يضاف إلى ذلك مشاريع بالغة الأهمية مثل ترميم وبناء 54 كيلومترًا من الطرق غير المعبدة والطرق القروية. وفي يناير 2024، أعلنت اللجنة بين وزارية عن معدل تقدم هذه المشاريع بنسبة 88%. أما بالنسبة للطريق N7 وطريق تيزي نتاست وتافوغالت، فلم يتم الإبلاغ عن نسبة التقدم في الأشغال.

في غياب رؤية شاملة للطلبيات العمومية[42] التي تستجيب للزلزال، قمنا بملاحظة موجزة لطلبات العروض خلال شهر يوليوز 2024. وقد أتاح هذا الأسلوب تحديد بعض الصفقات المتعلقة بالطرق. كما سمحت لنا عملية تتبع الطلبيات العمومية أن نلاحظ إطلاق صفقة عمومية تتعلق بالطريق N7 في 26 يوليوز 2024 لإجراء اختبارات المراقبة وتتبع جودة العمل لتحديث RN7 في جهة الحوز [43]؛ مثل اقتناء جرافة لفائدة جماعة تيغدوين بعمالة الحوز أو إطلاق دراسة فنية للبنيات الإدارية المتضررة من زلزال الحوز تابعة للمديرية الجهوية للفلاحة لمراكش آسفي.
وفي قطاع الهيدروليك، أعلنت وزارة التجهيز والماء عن تخصيص ميزانية قدرها 117 مليون درهم، وهي كما يلي:

الجدول5 - المشاريع الهيدروليكية كجزء من إعادة الإعمار بعد الزلزال

الأوراش	المبلغ
تهيئة المباني الإدارية	47 مليون درهم
تهيئة 43 محطة مائية	5 مليون درهم
إعادة تأهيل ثلاثة مراكز مائية	15 مليون درهم
القيام بالتنقيب الهيدروليكي وحفر آبار جديدة	50 مليون درهم

المصدر: وزير التجهيز والمياه نونبر 2023

من جهتها، أعلنت اللجنة بين وزارية في شهر أكتوبر 2023 عن تمويل إعادة تأهيل المعدات الهيدرو الفلاحية في مساحات الري الصغيرة والمتوسطة. كما وافقت اللجنة على مشروع بناء سد "تاسا ويركان" بسعة تخزينية تبلغ 3 ملايين م3 بكلفة تناهز 450 مليون درهم، وعن تمويل لتطوير 126 كيلومترًا من الساقيات (roue hydraulique) المدمرة كليًا أو جزئيًا. وفي يناير 2024، وصلت نسبة الإنجاز في هذا المشروع إلى 75%، بحسب اللجنة.

42 الموقع الرسمي https://www.marchespublics.gov.ma/pmmp
43 الجزء من PK 227+685 إلى PK 244+093.

ويظهر التتبع الموجز لطلبات العروض العمومية خلال شهر يوليوز 2024، تسارع وتيرة بناء سد "تاسا ويركان". وتم تحديد طلب عروض اثنين، ويتعلق الأول بمراقبة أشغال بناء السد والثاني يتعلق بأشغال إنجاز المعدات الهيدروميكانيكية والكهروميكانيكية لنفس السد.

الأولويات والانتهاء من الاشغال: تساؤلات المواطنين

حسب المواطنين، فهذه الحصيلة، المتعلقة بإعادة تأهيل الطرق لا تزال متباينة. وأكد السكان الذين تمت مقابلتهم، من منطقتي الحوز وشيشاوة، أنه تم إطلاق مشاريع إعادة تأهيل الطرق بالتأكيد، لكن العديد منها متوقفة بسبب عدم إطلاق طلبات العروض". (فاعل جمعوي في منطقة الحوز).
وهكذا ظلت بعض الدواوير معزولة تماما لمدة عشرة أشهر. يعطي المواطنون مثالاً لأربعة دواوير:

- دوار إسقال على حدود إمي ندونيت وبلدية آيت حدو يوسف
- دوار ازاران قرب إيغيل
- دوار ترماست بوادي البور
- دوار أنسا زات في تغودين

ويفسرون هذا الوضع بـ "إلغاء طلبات العروض من قبل مجلس الجهة". ولم يتم الإبلاغ عن أسباب هذا الإلغاء. وفي بعض الحالات، تتم توفير الميزانيات ولكن دون فتح باب الصفقات. كما يلاحظ المواطنون سرعة وتيرة إعادة بناء البنايات الإدارية مقارنة بالمرافق الجماعية.

> **شهادة :**
> "تشهد مقرات الإدارات العمومية (الدوائر والقيادات والباشاويات) المتضررة من الزلزال ديناميكية إعادة البناء المستمرة. حتى أن بعض المقرات اكتملت عملية إعادة البناء. بالمقابل، فإن التمويل الخاص بالبنيات مثل مركز الشباب في آيت أورير، الذي دمره الزلزال، لا يزال قيد الانتظار".
> مواطن وصحفي في الحوز

خلاصة المحور الثالث :
بحسب التقرير الرسمي، فإن برنامج تأهيل الطرق والبنية التحتية يسير في "المسار الصحيح". ويتم تمويل المشاريع الهيكلية لفك العزلة عن المناطق المتضررة (N7) بواسطة الصندوق 126. ويظل التقدم المحرز في هذه المشاريع بحاجة إلى توضيح من قبل السلطات العمومية. وتثير هذه التعبئة لهذه المناطق الجبلية تساؤلات حول نتائج برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالوسط القروي الذي انطلق سنة 2016، وهي تساؤلات ضرورية حول هذا البرنامج الذي خصص له 50 مليار درهم وحول استراتيجية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية. وقد تطلب الأمر زلزالًا وصدمة وطنية ومأساة إنسانية لكي يتم توفير تمويل لطريقين وطنيين. وهذا التساؤل ضروري حتى يستعد المغرب لإطلاق برنامج جديد مخصص لهذه المجالات بتمويل قدره 120 مليار درهم. ويقتضي مبدأ المساءلة والالتزامات الدستورية المتعلقة بالشفافية إجراء تقييم مستقل لهذا البرنامج.

المحور الرابع: الوصول إلى المساعدات المباشرة والخدمات الاجتماعية

يتناول هذا المحور إمكانية حصول الساكنة المتضررة من المناطق الست على المساعدة المباشرة (2500 درهم/شهريا) وكذا الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، خاصة الصحة والتعليم. ويتناول هذا المحور أيضًا حماية الفئات السكانية الضعيفة في سياق الزلزال (الأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة....). ونقتصر على هذه الخدمات الاجتماعية الثلاث في ظل غياب تواصل للسلطات العمومية في المجالات الأخرى، ولا سيما الثقافة والرياضة إذ من الملاحظ، فعلا، على ان غياب التدابير في هذه المجالات، تعد من النقط المتعثرة في تجاوب السلطات المعنية.

ونشير إلى أن تدخل الدولة هذا، يتم في منطقة شاسعة تتسم بالهشاشة والفقر؛ وطبقا للمفوضية السامية للتخطيط، فمعدل الفقر النقدي يبلغ في المتوسط في مناطق الزلزال 8%، أي ما يقرب من ضعف المعدل الوطني (4.8%) مع وجود فوارق كبيرة؛ من 20% بأزيلدل إلى 1% بمراكش. وتشهد تارودانت وورزازات وشيشاوة أيضا معدلات أعلى بكثير من المعدل الوطني، وهي 9.6% و8.6% و7.1% على التوالي، والحوز نسبة 5.5%[44].

ويبلغ متوسط معدل الهشاشة متعدد الأبعاد 18.5% taux moyen de vulnérabilité، أي أكثر من ضعف المعدل الوطني البالغ 8.2%، مع وجود فوارق كبيرة بين المقاطعات. وتشهد جهة أزيلدل أعلى معدل للفقر متعدد الأبعاد حيث يصل إلى 28.8%، في حين أن مراكش لديها أدنى معدل بنسبة 2.8% فقط.

ويبلغ متوسط معدل الضعف 21.5%، وهو ما يتجاوز أيضًا المعدل الوطني البالغ 12.6%. وتشهد ولاية أزيلدل أعلى نسبة تعرض للخطر، حيث تصل إلى 25%، تليها مباشرة ولاية شيشاوة بنسبة 22,9%. وعلى العكس من ذلك، فإن مراكش لديها أدنى معدل للضعف، بنسبة 5% فقط. لقد كشف زلزال 8 شتنبر 2023 عن الفئات التي تركت في الهامش لحال سبيلها في سياسات التنمية في البلد. فحتى البنك الدولي قد عبر عن انتقاداته في هذا المجال: "لقد أدى زلزال الحوز إلى زيادة الوعي بمشاكل التنمية التي تواجه المناطق القروية والجبلية المعزولة في المغرب. وقد ركز جزء كبير من النقاش العام الذي أعقب الزلزال على حقيقة أن المناطق الأكثر تضرراً هي أيضاً من بين المناطق الأكثر فقراً في البلد، وهي مناطق قروية بشكل حصري تقريباً، لا تتوفر على قدرات مواجهة كارثة بهذا الحجم "[45].

إن تدخل الدولة ومؤسساتها يتم في هذا السياق الاجتماعي والسياسي الحساس. فالمواضيع التي يتم تناولها في هذا المجال هي جزء من الهدف رقم 3 من البرنامج الذي أعلنت عنه الحكومة: " تسريع امتصاص العجز الاجتماعي، خاصة في المناطق الجبلية المتأثرة بالزلزال ". وتقتصر الإجراءات العامة التي تمت ملاحظتها خلال هذه السنة الأولى على تدابير الطوارئ وإعادة تأهيل البنية التحتية المدمرة في قطاعي الصحة والتعليم. وعلى غرار المحاور الثلاثة الأولى، فإننا نعتمد على التقارير العامة التي تتقاسمها اللجنة بين وزارية، والميزانيات القطاعية للوزارات المعنية، وتقارير الهيئات الدستورية مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتقارير الجمعيات المحلية أو الوطنية. ويتم دعم هذا الوثائق بملاحظات وشهادات المواطنين على الأرض.

44 ترانسبرانسي المغرب، تقرير الخبرة للتحضير لتنفيذ مشروع المرصد لبرنامج إعادة الإعمار بعد الزلزال بالأطلس الكبير بالمغرب
45 البنك الدولي، تقرير رصد الوضع الاقتصادي في المغرب، من المرونة إلى الرخاء المشترك، خريف 2023، نونبر 2023 https://urlz.fr/taHC

المساعدات المباشرة: سرعة ولكن صعوبات

بتاريخ 14 شتنبر2023، أعلن بلاغ الديوان الملكي عن مساعدة طارئة بقيمة 30 ألف درهم سنويا للأسر المتضررة من الزلزال. وحددت الحكومة في 22 شتنبر أن تكون هذه المساعدة شهرية بمبلغ 2500 درهم، ويتم توزيعها لفائدة العائلات التي انهارت منازلها كلياً أو جزئياً. والهدف العددي هو 50.000 أسرة. وتقرر خلال الاجتماع الخامس للجنة بين وزارية في 2 أكتوبر 2023 بدء عملية توزيع هذه المساعدة المالية، حيث يتم سداد الأقساط الأولى في 6 أكتوبر 2023[46]. وفي الوقت نفسه، أعلنت هذه اللجنة أن اللجان الإقليمية تدرس طلبات الأسر المتضررة من الزلزال والتي لم تتلق أي مساعدة.

جدول رقم 5 – تطور عدد المستفيدين من المساعدات المباشرة

الفترة	عدد الأسر المستفيدة (معدل الإنجاز)
6 أكتوبر 2023	28.000 (%47)
14 نونبر 2023	53.000 (%89)
30 يناير 2024	57.596 (%96,5)
4 يونيو 2024	63.363 (%106)
2 شتنبر 2024	63.862 (%106)

المصدر: رئيس الحكومة، التصريحات الصحفية للجنة بين وزارية

وتبلغ الميزانية التي تم صرفها إلى غاية شهر أكتوبر 2024 مبلغ 1,7 مليار درهم في إطار المساعدات المباشرة. ويتجاوز معدل الإنجاز التوقعات الأولية بنسبة 6%، مع تحديد 3689 أسرة إضافية كجزء من الطلبات المقدمة من الأسر المعنية. وفي بداية أكتوبر 2024، قررت اللجنة بين وزارية، بناء على تعليمات ملكية، "تمديد مدة صرف المساعدات الطارئة بمبلغ *2500* درهم للأسر التي انهارت مساكنها جزئيا أو كليا" لمدة خمسة أشهر إضافية (شتنبر 2024 إلى يناير 2025)[47].
واعتمد تشغيل نظام المساعدات على الخبرات المكتسبة من خلال تجارب تدبير جائحة كوفيد 19. ورغم هذه الخبرة، واجهت عملية توزيع المساعدات بعض الصعوبات التي عانت منها الأسر المستفيدة.

وشهدت فروع البنوك القليلة في مناطق الكارثة ضغطاً على خدماتها، مما خلق **"اضطراباً"** على حد تعبير السكان بسبب نقص السيولة النقدية. وقد أدى هذا الوضع إلى احتشاد المستفيدين في بعض الوكالات، خاصة في مراكش. وتبدي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان نفس الملاحظة: " اضطر المواطنون في المناطق المتضررة من الزلزال للسفر مسافات طويلة متجولين بين الإدارات والوكالات التجارية والوسيطة لاستكمال العديد من الوثائق (السجل الوطني، الدعم الاجتماعي، المساعدات الخاصة بالزلزال.....) أو للحصول على مواعيد"[48].

46 تقديم قانون المالية لسنة 2024، وزير الاقتصاد والمالية
47 رئيس الحكومة، بلاغ صحفي اللجنة الوزارية المشتركة 24/02/24، الرباط
48 رئيس الحكومة، بلاغ صحفي اللجنة الوزارية المشتركة 24/02/24، الرباط

وفي بداية عملية دفع المساعدات، تم وضع وكالات مصرفية متنقلة في الخدمة لفائدة السكان المحليين، بهدف تسهيل فتح حسابات بنكية، لكن هذه التجارب لم تدم طويلا، كما يأسف السكان على الرسوم المصرفية الباهظة الثمن على التحويلات[49]، وعدم وجود وكالات مصرفية محلية. فعلى سبيل المثال، كانت الوكالات في إيمينتانوت أو مجاط هي نقاط التجميع الوحيدة لإقليم شيشاوة بأكمله.

ولاحظت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، خلال زيارة ميدانية بدوار تيكخت بإقليم شيشاوة، أن "المساعدات متوقفة منذ سبعة أشهر رغم الاتصالات المتكررة مع السلطات من جانب المستفيدين"[50]. وفي هذا الدوار نفسه، الذي ضربه الزلزال بقوة (153 أسرة فقدت 74 من ذويها)، ولم تستفد 17 عائلة منها من أي دعم نفسي أو أي تعويض للسكن، حسب ما ذكرته الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في تقريرها. وقد ظهرت عدة حالات مماثلة في أعقاب احتجاجات سكان بعض المناطق (انظر الإطار: الحركة الاجتماعية للزلزال).

قطاع التعليم: بين الوعود والإنجازات على أرض الواقع

يعد قطاع التربية والتعليم أحد القطاعات الأكثر تضرراً من الزلزال، بخسائر بشرية ومادية كبيرة؛ إذ فقد 7 من أطر التدريس حياتهم في أعقاب الزلزال. وأصيب 39 منهم. أما على صعيد المؤسسات التعليمية، فقد لحقت أضرار بـ 530 مؤسسة، بالإضافة إلى 55 مدرسة داخلية، بدرجات متفاوتة من الأضرار، وبشكل حاد في مناطق الحوز وشيشاوة وتارودانت، هذا ما أشارت إليه وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة في تقييم أولي بتاريخ 10 شتنبر 2023[51]. وفي تقييمها النهائي، أفادت على أن أكثر من ألف مؤسسة تعليمية قد تضررت، منها 60 مؤسسة تحولت إلى أنقاض[52].

ويضاف إلى ذلك 892 674 طفلاً من المناطق التي ضربها الزلزال والمتضررين بشكل مباشر أو غير مباشر من آثار الزلزال. وفي مواجهة حجم الكارثة البشرية والطبيعية، أعلنت الوزارة عن خطة استجابة على ثلاث مراحل: تدابير عاجلة، وتدابير تربوية، وخطة تنموية متكاملة على المدى المتوسط والطويل. وواجهت هذه الجهود صعوبات كبيرة على أرض الواقع، بحسب ما أفادت به نقابات قطاع التعليم وجمعيات المجتمع المدني المحلية. ويمكن وصف سيرورة السنة الدراسية 2023-2024 في المناطق المتضررة بمثابة سنة بيضاء، وبسبب الوضع الاقتصادي الاستثنائي الذي خلفه الزلزال، يعاني قطاع التعليم من عجز هيكلي، لا سيما في المناطق القروية.

قطاع التربية الوطنية: تشخيص تقييمي

سنعمد في هذا الجزء الى تشخيص وتقييم حصيلة الإجراءات المتخذة، بناءً على الملاحظة الميدانية لمنظمات المجتمع المدني المحلية، وشهادات الساكنة بهذه المناطق.

يتكون هذا الرصد التقييمي من أربعة أجزاء وهي:

- وضعية المؤسسات التعليمية

49 75 درهماً على كل تحويل يصل إلى 2000 درهم.
50 تقرير الجمعية المغربية لحقوق الدنسان – مايو 2024 ص 24
51 وزارة التربية الوطنية، توقيف الدراسة بالجماعات القروية والدواوير بالمناطق الأكثر تضررا، ابتداء من 11 شتنبر، واستمرار الدراسة بمناطق أخرى، 23/09/10
52 بنك المغرب، التقرير السنوي 2023، ص. 41

- حصيلة تجربة الدراسة بالخيام
- حصيلة عملية "7000 تلميذ"
- وضعية هيئة التدريس والإدارة في مناطق الزلزال

وضعية المؤسسات التعليمية بعد الزلزال

أعلنت وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة أن 530 مؤسسة تعليمية تعرضت لأضرار. فكيف تمت العملية التدريسية خلال السنة الدراسية من دون هذه البنية التحتية تمت منذ الإعلان عن هذا الرقم ؟
تحدد الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ثلاث فئات من المؤسسات التعليمية والإجراءات المتخذة من طرف السلطات الوصية على قطاع التربية والتعليم:

الفئة الأولى:

- استئناف الدراسة بناء على تشخيص وضعية مباني المؤسسات التعليمية.
- عدم أخذ الجانب النفسي بعين الاعتبار، خاصة وأن المخاوف لا تزال تؤرق الأسر التي تقضي الليل خارج المنازل، كما لا يزال الأطفال يعانون من آثار هذه الصدمة.

> **شهادة :**
> "غياب شبه كامل لدور الأسرة وغياب جسور التواصل مع المؤسسة، بسبب ظروف عمل الاسر وانشغالها بأعمال إعادة البناء".
> فاعل جمعوي في الحوز

الفئة الثانية:

- استئناف الدراسة بشكل جزئي بحسب نسبة المباني المتضررة، وبالتالي تكييف الوقت الدراسي مع هذا الواقع.
- عدم تحديد المناطق التي قد تشكل خطرا على التلاميذ.
- يتم أيضاً استبعاد الأطفال من الدعم النفسي للتغلب على آثار الصدمة.
- التأخير والبطء في إجراء الاصلاحات اللازمة: هناك مؤسسات والتي قامت جمعيات آباء وأولياء التلاميذ بتنفيذ الخبرات والإصلاحات اللازمة لها.

الفئة الثالثة:

- مؤسسات تعليمية دُمّرت بالكامل وتقع في مركز الزلزال.
- توقيف الدراسة وتنقيل التلاميذ إلى مراكش ومنطقتها.
- غياب آفاق واضحة عن مصير المدارس التي دمرها الزلزال والتي خضعت لعمليات إزالة الانقاض (حالة جماعة إغيل) مع وضع تساؤلات حول السنة الدراسية 2024-2025 وغضب العائلات" (فاعل جمعوي إمنتانوت) [53]؛
- إقامة خيام للدراسة كحل مؤقت ومن ثم تركيب حاويات أو وحدات متنقلة.
- صعوبات في تسجيل الأطفال الذين تم تنقيلهم من منطقة إلى أخرى، وصعوبات أيضاً في تسجيلهم في نظام "مسار" الرقمي أو الاستفادة من التأمين المدرسي.

53 تمت إعادة بناء مدرسة بدوار دار الجامع بإقليم تارودانت بفضل مبادرة جمعوية وتبرع من لاعب كرة القدم أشرف حكيمي، وهو ما يدل على أن إعادة الإعمار السريع أمر ممكن

عملية إقامة الخيام كحجرات دراسية: تشخيص للاختلالات التي تم رصدها

صادقت اللجنة المشتركة بين الوزارات على شراء 830 خيمة، تم تحويلها إلى حجرات دراسية اعتبارًا من أكتوبر 2023. ونظرًا لكون هذه العملية كانت موضوع تغطية إعلامية خلال الأسابيع الأولى من الزلزال[54]، فقد وصفت عملية استخدام الخيام كحل مؤقت من طرف الجمعية المغربية لحقوق الانسان ومختلف الفاعلين الجمعويين المحليين، بأنها عملية فاشلة. وفي أسني، سرعان ما تم التخلي عن حل استعمال الخيام للدراسة في نونبر 2023. وتم نقل تلاميذ السلك الثانوي لهذه الجماعة إلى ثانويتين في تحناوت. ولم يتم تعميم الحجرات الجاهزة classes prefabriques، وتم اقتناء 375 حجرة دراسيّة من النوع الجاهز من طرف وارة التربية الوطنية والتعليم الأولي.

> **شهادة :**
> "العمل في الخيام غير مناسب للقيام بالمهام التربوية والتعليمية. بسبب سوء التهيئة وارتفاع درجة الحرارة، وهو ما يسبب الدوخة والصداع عند الأطفال".
> فاعل جمعوي في الحوز

ويبقى "حل" الخيام ساريا على مستوى المرحلة الابتدائية أو في مستويات أخرى كما هو الحال في ثانوية ابن خلدون بجماعة أكفاي بإقليم مراكش، بعدد 26 حجرة دراسية من الخيام. وتشير الجمعية المغربية لحقوق الإنسان إلى أن "أغلبية الخيام المستخدمة غير صالحة للتدريس، باستثناء تلك التي أعدتها القوات المسلحة الملكية، إذ أن معظمها خيام مخصصة للمناسبات ولا يمكن بأي حال من الأحوال تحويلها إلى فضاء تعليمي".

> **شهادة :**
> "تطرح مشاكل المراحيض والمياه الصالحة للشرب بشكل متكرر مع الخيام المستعملة للدراسة ، إذ يضطر التلاميذ إلى مغادرة المنطقة التي نُصبت فيها هذه الخيام الدراسية لجلب المياه".
> فاعل جمعوي في الحوز

عملية تنقيل 7000 تلميذ الى مراكش وتوفير الإقامة لهم

وتتكون هذه العملية، التي انطلقت في 17 شتنبر 2023، من احتمال نقل 8000 تلميذ من تلامذة السلك الإعدادي والثانوي من المناطق المتضررة بشدة[55] إلى المدارس الداخلية بمدينة مراكش. تم تقديم هذا الإجراء، الذي حظي بتغطية إعلامية كبيرة[56]، على أنه عمل ملموس للتعبئة التي قامت بها وزارة التربية الوطنية؛ وأعلنت الحكومة خلال اجتماع اللجنة بين وزارية في نونبر 2023 بالتكفل ب 8000 تلميذ واستئناف الدراسة تحت إشراف 300 عضو من هيئة التدريس. وسيستفيد التلاميذ من أجهزة الحاسوب المحمول وغيرها من المعدات. وخصصت القوات المسلحة الملكية 500 سرير لإيواء التلاميذ الذين تم تنقيلهم. إلا أن هذه المبادرة واجهت العديد من العوائق منذ البداية.

54 مثال من بين أمثلة أخرى: الاستئناف الطبيعي للفصول الدراسية، يجب مواصلة الدعم النفسي للطلاب، le Matin 16/09/2023
55 شملت هذه العملية التلاميذ المنحدرين من ست جماعات : إيغيل وتلات نيعقوب وأغبار وويرغان وأنكال وأزكور.
56 https://fr.le360.ma/societe/seisme-6000-eleves-dighil-transferes-a-marrakech_ /OV4R2DLTYJHILOVX54UWCZLN5M

وفي الأسبوع الأول من وصولهم، انتشر مقطع فيديو من المدارس الداخلية التي تستضيف هؤلاء التلاميذ، الذين "يحتجون على ظروف إيوائهم وإطعامهم[57]" قبل أن تتدخل السلطات المحلية لإيجاد حلول لهذا الوضع.

وبعد ثمانية أشهر من هذه العملية الاضطرارية، قامت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والجمعيات المحلية بالحوز وشيشاوة بتقييم هذا الإجراء:

- **ظروف الإقامة:** تعتبر معظم المؤسسات المضيفة "غير مقبولة بسبب سوء الخدمات" مع وجود "فوارق في ظروف السكن والتدريس بين المؤسسات المضيفة: الجامعة الدولية *SUP*، جامعة القاضي عياض، أولاد دليم وسيد الزوين "[58]؛
- **الصعوبات التدبيرية:** توزيع تلاميذ من نفس المؤسسة بين عدة مواقع للإقامة؛
- **خطر العنف والتحرش:** " هناك مخاوف من الآثار السلبية لمثل هذا التنقيل على نفسية الطفل الذي قضى سنواته الأولى في البادية، ونخشى من العنف اللفظي أو الجسدي أو التحرش"، (فاعل جمعوي إيمندونيت)؛
- **انسحاب التلاميذ من النظام المدرسي أو الحلول الشخصية:** "فضلت بعض الأسر استدعاء أبنائها وإيجاد حلول ذاتية. والأسوأ من ذلك أن بعض الأسر اضطرت إلى تعليق تمدرس أطفالها. وتقول الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ن على إن عدد التلاميذ المسجلين بمراكش لا يتجاوز 2700 تلميذ، وهو رقم بعيد عن هدف 8000 تلميذ الذي تستهدفه الوزارة والذي أعلنته اللجنة بين وزارية خلال اجتماع لها.

وضعية هيئة التدريس والاطر الإدارية

عانت هيئة التدريس، كالتلاميذ، من ظروف عمل صعبة. وتسجل الزيارات الميدانية، وكافة تقارير النقابات والجمعيات الملاحظات التالية :

- **المرافق:** عدم توفر السكن الملائم لغالبيتهم؛ وغياب معدات العمل وكذلك العودة إلى المؤسسات المدمرة جزئياً بأمر شفهي، دون الحصول على تقرير فني عن حالة هذه المباني.
- **تنظيم العمل:** وهي مهام جديدة مرتبطة بالزلزال وآثاره وقلة التواصل مع العاملين الميدانيين وأسرهم.
- **التكوين المستمر:** "غياب تكوين لهيئة التدريس في سياق ما بعد الزلزال، ومراعاة الاحتياجات الجديدة للتلاميذ، وخاصة الأيتام" (فاعل محلي في الحوز).

أعلنت الحكومة في آخر تقرير رسمي لها، نُشر في أكتوبر 2024، على أن "*127* مدرسة تمكنت من إعادة فتح أبوابها للعام الدراسي الحالي". وتتواصل أعمال إعادة تأهيل 42 مؤسسة تعليمية لكي تكون جاهزة نهاية نونبر المقبل. بمعنى آخر، أن من بين 530 مؤسسة تضررت من الزلزال، هناك 361 لم يتم إعادة تأهيلها أو إعادة بنائها بعد. وقد أدى هذا الوضع إلى توجيه انتقادات لوزارة التربية الوطنية من طرف اللجنة بين وزارية، وأوصت اللجنة بـ"التسريع في عرض البرنامج التنفيذي للشطر الثالث من الإجراءات المخططة لإعادة تأهيل وبناء المؤسسات التعليمية"[59].

57 تلاميذ ضحايا الزلزال يشتكون ظروف الإيواء بمراكش.. والسلطات المحلية تدخل على الخط:
https://al3omk.com/872768.html
58 تقرير الجمعية المغربية لحقوق الانسان مايو 2024 ص.20
59 رئيس الحكومة ، بلاغ اللجنة الوزارية المشتركة بتاريخ 2024/10/2

القطاع الصحي: نظام متعثر

اتخذت إجراءات السلطات العمومية، في مرحلة ما بعد الزلزال ، في مجال الصحة عدة أشكال. فعلى المستوى المركزي أعلنت الوزارة عن عدة مشاريع في المناطق التي ضربها الزلزال[60]. وستتطلب هذه المشاريع (القائمة أدناه) استثمارا عاما بقيمة 1.3 مليار درهم، وتم تخصيصه من الميزانية القطاعية والميزانية العامة للدولة بفضل غلاف الميزانية الذي أعلنت عنه الحكومة بقيمة 2,5 مليار درهم.

الجدول6 - مشاريع القطاع الصحي في مناطق الزلزال

الجهة	المشروع
تارودانت	مستشفى القرب بتالوين (80 سرير)
ورزازات	مستشفى التخصصات بوارزازات (170 سرير)
	مستشفى القرب بسكورة (45 سرير)
	مستشفى سيدي حساين، توسعة مع اعداد مختبر
ازيلدل	مستشفى القرب بواويزغت (45 سرير)
مراكش	مركز أمراض الصدمات بمراكش بتمنصورت (160 سرير) مستشفى محمد السادس
الحوز	المستشفى الإقليمي تحناوت، توسعة بمركز للفحص
	المستشفى المحلي بأمزميز (45 سرير)
شيشاوة	توسعة المستشفى الإقليمي محمد السادس بوحدة العناية المركزة
	المركز الصحي للشباب بإمينتانوت

المصدر: وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، نونبر 2023.

وتحاول هذه المشاريع استدراك العجز الذي تتسم به هذه المناطق على مستوى الولوج للرعاية الصحية[61]. وأعلنت الحكومة، عبر اللجنة بين وزارية، في أكتوبر، عن "استكمال العمل في المرحلة الأولى المتعلقة بتحديث *42* مركزا صحيا ذا أولوية". كما أشارت اللجنة إلى "انطلاق أشغال الدفعة الثانية المتعلقة بتهيئة أو بناء *153* مركزا صحيا بتكلفة قدرها *532* مليون درهم".

ويتسم الوضع الصحي في هذه المناطق قبل الزلزال بكونه جد صعب. وأصبح الأمر اليوم معقدًا إلى حد كبير بسبب الزلزال وآثاره (جرحى، طرق مقطوعة أو في حالة سيئة.....). ويمكن تلخيص وضع البنية التحتية الصحية كما وصفه السكان والفاعلون الجمعويون المحليين في الحوز وشيشاوة على النحو التالي:

1. ارتفاع نسبة الأمراض المعدية بين السكان بسبب الظروف المعيشية غير الملائمة في الخيام؛[62]

60 وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، عرض الميزانية القطاعية، مشروع قانون المالية 2024، مجلس المستشارين، 23/11/20. ص 37
61 المندوبية السامية للتخطيط 2024
62 تم تأكيد هذا الوضع بدخول 12 حالة بين تلاميذ المنحدرين من المنطقة إلى المستشفى إثر إصابتهم بعدوى جلدية معدية

2. ظروف عمل صعبة للعاملين في المجال الصحي، الذين لا يتوفرون على السكن ولا الأمن ولا الوسائل اللازمة (خاصة صحة الأم والطفل)؛
3. يضطر السكان لقطع مسافات طويلة (حالة أسيف المال وأداسيل وإمي ندونيت التي تضم مراكز رعاية من الدرجة الثالثة، مما يلزم الحالات المستعجلة للذهاب إلى "مجاط" التي تتوفر على مستوصف من المستوى الأول)؛
4. الحالة المهترئة لبعض المرافق الصحية التي ضربها الزلزال والتي تقع في المناطق المهددة (حالة مؤسسة تيزي إمليل، جماعة إمكدال)؛
5. غياب الرعاية النفسية للأشخاص الذين يعانون من الصدمات النفسية جراء الزلزال.

دعم الأشخاص المحتاجين للحماية

في هذا الجزء، سنقوم بتقييم الإجراءات العامة القليلة التي تم تنفيذها لهؤلاء السكان. مع إيلاء الاهتمام للبرنامج الذي أعلنته وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، والإجراءات التي يتخذها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتلك التي أطلقتها اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر.
وتجلت مبادرة هذه اللجنة في العمل على حماية الأطفال ضحايا الزلزال، إذ أوضحت بعد أسبوعين من وقوع الزلزال على أنه " تم رصد مجموعة من المنشورات والرسائل والصور والمحادثات المتداولة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في سياق الحملات والمبادرات التضامنية مع ضحايا الزلزال، والتي تتضمن مضامين مسيئة خاصة بفئة الأطفال والنساء الضحايا، والتي من شأنها التحريض على أفعال تدخل ضمن خانة الجرائم والجنح المعاقب عليها قانونا بمقتضى القانون رقم *27.14* المتعلق بالاتجار بالبشر، والذي يعرض مرتكبيها لعقوبات زجرية مشددة [63]". وأنشأت اللجنة رقما مجانيا متاحا للعموم من أجل الإبلاغ عن الضحايا المحتملين للاتجار بالبشر، والحالات المشتبه فيها التي يمكن دمجها في حالات الاتجار بالبشر. إلا أنه لم تقدم هذه اللجنة حصيلة لهذا الإجراء الطارئ.
وفي أعقاب الزلزال، أعلنت وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة أيضًا، عن استجابة طارئة لدعم التدخل الإنساني. وتم تعبئة ميزانية قدرها 32,7 مليون درهم لمواجهة الاحتياجات الطارئة. وفي نونبر 2024 أعلنت الوزارة عن اقتناء المعدات التالية[64]:

طبيعة المشروع	الميزانية المخصصة
اقتناء المواد الغذائية	3.5 مليون درهم
شراء البطانيات	3.5 مليون درهم
شراء الأطباق لضحايا الزلزال	5.5 مليون درهم
المولدات والألواح الشمسية	5.5 مليون درهم
الخيام المخصصة للأطفال	1 مليون درهم
الخيام البلاستيكية (التضامن الوطني)	2 مليون درهم
إنجاز الدراسات الفنية لمؤسسات الحماية الاجتماعية	2.5 مليون درهم
(...مختلفات (تأجير السيارات، الوقود، تكاليف التخزين	3 مليون درهم
26.5 مليون درهم	المجموع

المصدر: عرض ميزانية وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة، مشروع قانون المالية لسنة 2024

63 بيان صحفي صادر عن هذه اللجنة بخصوص المنشورات والتبادلات على شبكات التواصل الاجتماعي التي تمس بضحايا الزلزال، 23/09/18
64 عرض ميزانية وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والاسرة، مشروع قانون المالية لسنة 2024، غرفة المستشارين، 23/11/30، الصفحات 7-8

وتظهر هذه المبالغ ضعف الميزانيات المعلنة على مستوى المساعدات الإنسانية والطوارئ من قبل هذه الوزارة. ولم يتم إصدار أي بلاغ بشان الميزانية المتعلقة بتأهيل وإعادة بناء 242 مؤسسة للحماية الاجتماعية المتضررة من الزلزال، إذ تلعب هذه المؤسسات دورًا أساسيًا في المجالات الخاصة برعاية الأشخاص في وضعيات صعبة، خاصة بالنسبة لعملية التمدرس بالمناطق القروية. وفيما يتعلق بالبرنامج السنوي المعلن عنه في قانون المالية لسنة 2024، تواصل هذه الوزارة نهجها الكلاسيكي في التعاقد مع منظمات المجتمع المدني.
ولا تكون هذه التصريحات مصحوبة بميزانية محددة، ولا بجدول زمني للتنفيذ، ولا الجهات المسؤولة عن تنفيذها على أرض الواقع. والملاحظ هو حدود تدخل هذه الوزارة مع ضعف الميزانيات المخصصة. ومع ذلك، فإن الاحتياجات على أرض الواقع فيما يتعلق بالحماية كبيرة كما يتبين من خلال تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعية الأطفال في هذه المناطق التي تواجه آثار الزلزال[65].

وأخير، يُلاحظ غياب الجانب المتعلق بالثقافة والرياضة[66] في البرامج الحكومية في هذه المناطق خلال الأشهر الأخيرة. وقد انطلقت مبادرات لمنح أطفال هذه المناطق أماكن في برنامج "عطل للجميع"، إلا أنها محدودة.

خلاصة المحور الرابع :
أعلنت وزارة التربية الوطنية عن خطة الطوارئ وإعادة الإعمار. وواجه التنفيذ صعوبات كبيرة على أرض الواقع. ويمكن وصف مسار العام الدراسي 2023-2024 في مناطق الكوارث بكونه سنة بيضاء. واخذ البرنامج الطموح على الورق بعين الاعتبار حجم الكارثة ومستوى العجز في توفير التعليم في هذه المناطق، وسوف يواجه هذا البرنامج عدة صعوبات على مستوى التنفيذ خلال السنة الأولى من الزلزال. وعلى مستوى الإنجازات، فقد كانت بعض الأهداف الكمية بعيدة المنال مثل تنقيل التلاميذ إلى مراكش الذي لم يتجاوز 3000 تلميذ من تلامذة المستوى الثانوي مقابل 8000 مستهدفة من قبل وزارة التربية الوطنية.

ومن جانبه، فإن القطاع الصحي في المناطق المتضررة بشكل خاص من الزلزال، غير مفعّل على أرض الواقع. فالبنيات التحتية القليلة الموجودة دُمّرت كليا أو تضررت بشكل كبير. وفي هذا السياق الذي يتسم بنقص الإمكانيات والوسائل، عاش المواطنون في هذه المناطق لعدة أشهر دون نظام صحي فعّال.

إن تحقيق التزامات الحكومة (مراكز القرب) ينبغي أن يجعل من الممكن تجميع عرض صحي من المستوى الأول في هذه "الصحاري" الطبية، بشرط أن يتم تسليم هذه البنى التحتية في المواعيد النهائية المطلوبة وتخصيص الموارد البشرية اللازمة لتشغيلها بشكل سليم.

وفي المناطق التي تعاني من هشاشة اجتماعية معروفة، أدى الزلزال إلى تضخيم مخاطر عدم الاستقرار والضعف. ولا يزال تدخل السلطات العمومية من خلال الوزارة الوصية الذي يستهدف السكان المحتاجين إلى الحماية كالنساء والأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة..... ضعيفًا أو شبه غائب. ويعد اللجوء إلى مبادرات المجتمع المدني

65 حماية حقوق الطفل في سياق زلزال 8 شتنبر 2023 – ملاحظات المجلس وتوصياته الأولية عبر رصده للفضاء الرقمي وزياراته الميدانية" المجلس الوطني لحقوق الانسان، ماي 2024
66 ولم تذكر وزارة الثقافة في عرض ميزانيتها القطاعية التدابير المرتبطة بهذا القطاع لصالح المناطق المنكوبة. نفس الملاحظة بالنسبة لقطاع الشباب ;الرياضة.

بمثابة حل داعم، لكن في غياب برنامج عام، قد يكون لهذه الإجراءات تأثير محدود. كما يتعين تحديد قائمة الفئات المطلوب حمايتها بدقة لضمان الدعم والحماية المناسبين لهم. وقد حذر المجلس الوطني لحقوق الإنسان من وضعية الأطفال في الزلزال، كما أشار إلى مدى احتياجات الحماية للفئات الأخرى من السكان. ولم يتم الإعلان من طرف السلطات الوصية بخصوص إعادة تأهيل وإعادة بناء 242 من مؤسسات الرعاية الاجتماعية المتضررة من الزلزال، علما على أن هذه المؤسسات تلعب دورًا أساسيًا في هذه المناطق لرعاية الأشخاص الذين يعيشون في وضعيات صعبة، وبشكل خاص دعم عملية التمدرس في المناطق القروية.

المحور الخامس: البيئة ومقاربة النوع الاجتماعي

يغطي هذا الجزء محورين عرضانيين، وهما مراعاة "البعد البيئي" ومقاربة النوع الاجتماعي في مختلف المخططات والبرامج التي أعلنتها الحكومة ومؤسساتها خلال هذه السنة الأولى من إعادة الإعمار في مناطق الزلزال. ونبدأ بتقييم الجانب البيئي ثم بعد ذلك مقاربة النوع.

بيئة هشة ومهملة

لم تعلن وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، في بلاغها عن أي إجراءات تهدف إلى مراعاة "البعد البيئي". خلال عرض الميزانية القطاعية للوزارة في مشروع قانون المالية لسنة 2024، وكانت الإشارة الوحيدة للزلزال هي تلك المتعلقة بـ "التحديث" و"إنتاج الخرائط الجيولوجية لمناطق الكوارث لاستكمالها"[67]. ووفقاً للمعطيات العامة المتوفرة، فإن البعد البيئي غائب في الاستجابة خلال السنة الأولى من إعادة الإعمار. فهذا الجانب، هو أبعد من أن يكون ترفًا. ففي هذه المنطقة التي أضعفها الزلزال، علاوة على تغير المناخ، فمن الضروري أن تكون هناك استجابة للسلطات العمومية حول البعد البيئي.

وأعرب المواطنون، من إقليمي الحوز وشيشاوة، عن أسفهم لعدم مراعاة هذا البعد في عملية إعادة بناء المنازل، وهو ما يتضح بوضوح من خلال النقط التالية:

- تدبير مخلفات الزلازل الصلبة والعضوية، بما في ذلك تلك المرتبطة بإعادة البناء
- اختيار المساحات المراد تحديثها rمع تجنب المناطق الخطرة القريبة من الأنهار
- عدم مراعاة طبيعة التربة
- استدامة السكن وقدرته على التكيف مع المناخ
- آثار استغلال المقالع، خاصة في شيشاوة
- تلوث التيارات المائية والأنهار عقب وقوع الزلزال، مع توطين السكان في هذه المناطق

> **شهادة :**
> "تعتبر حالة شيشاوة ، بمثابة حالة بارزة، في ظل غياب هذا البعد. وتضم هذه المنطقة *100* من المقالع، وهي ذو تأثير قوي على الأرض. ومن الجماعات التي تشكل مخاطر كبيرة، آسيف المال بإقليم شيشاوة".
> مواطن من إقليم شيشاوة

67 عرض الموازنة القطاعية ، 23/11/08، مجلس النواب، ص32

ولم تحظ القضايا التي طرحها المواطنون حتى الآن بأي رد فعل من طرف المؤسسات الحكومية المسؤولة عن البيئة. إذ أن العلاقة بين المناخ والبيئة وعمليات إعادة التأهيل وإعادة الإعمار ليست مدرجة على جدول الأعمال، ولا يتم حتى النظر اليها بشكل مسبق.

غياب مقاربة النوع

تعتبر مناطق الزلزل، خاصة في المناطق القروية، رمزا لعدم المساواة بين الجنسين في المغرب. عندما يتعلق الأمر بالتمدرس والنشاط الاقتصادي، إذ ان المرأة تعاني من التمييز الهيكلي في هذه المجالات. وتشير المندوبية السامية للتخطيط، إلى أن "الأمية تؤثر على النساء أكثر من الرجال في هذه المناطق، خاصة في إقليمي أزيلال وشيشاوة، حيث تتجاوز المعدلات عتبة *60%*"[68].

الجدول 7 - عدم المساواة بين الجنسين في التعليم - معدل الأمية

(المستوى الوطني)	المناطق المنكوبة	الذكور في المناطق المنكوبة	النساء في المناطق المنكوبة
%22	%41	%29	%52

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

ويلاحظ وجود فوارق كبيرة بين الجنسين من خلال الأنشطة الاقتصادية في هذه المناطق. وينبغي لأي انتعاش اقتصادي أن يأخذ بعين الاعتبار هذه الحقائق مع التحديات الخاصة التي تواجه المرأة.

الجدول 8 - الفوارق بين الجنسين - معدل النشاط

(المستوى الوطني)	المناطق المنكوبة (حضرية وقروية)	الذكور في المناطق المنكوبة	النساء في المناطق المنكوبة
%47	%45	**%76**	**%16,5**

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

الجدول 9 - الفوارق بين الجنسين - معدل النشاط في المناطق القروية

الوسط القروي (المستوى الوطني)	المناطق المنكوبة القروية	الذكور في المناطق القروية المنكوبة	النساء في المناطق القروية المنكوبة
%47	%45	**%76**	**%16,5**

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

68 المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة مفصلة حول الملامح الاجتماعية والديموغرافية لضحايا الزلزال الذي ضرب المغرب في 8 شتنبر 2023، أكتوبر 2023

وتظهر الأرقام ارتفاع مستوى عدم المساواة بين الرجل والمرأة من حيث المشاركة في النشاط الاقتصادي. "في جميع أنحاء المنطقة التي ضربها الزلزال، ويعد معدل مشاركة الرجال في الأنشطة الاقتصادية أعلى بكثير من معدل مشاركة النساء، مما يوضح استمرار عدم المساواة في سوق العمل. [...] ويعكس هذا التفاوت الكبير التحديات المتعلقة بمشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية داخل هذه المناطق.

ويجب وضع هذه الأرقام في الاعتبار لأن النساء في المناطق القروية ينشطن في الدورة الاقتصادية، وغالباً ما يتحملن المسؤوليات اليومية عندما يكون أزواجهن في حالة هجرة داخلية، وخاصة بالنسبة للأنشطة المتعلقة بتربية الماشية. إلا أنه لا تؤخذ هذه المساهمة الاقتصادية الحاسمة بعين الاعتبار دائما في الإحصاءات الرسمية.

وتظل ملاحظة الفوارق بين الجنسين قوية، وحتى في المناطق الحضرية، فهذه الفوارق مطروحة بشكل دائم. ففي مراكش مثلا، يصل معدل النشاط للرجال إلى 75.9%، بينما لا يتجاوز 25% للنساء. وشددت المندوبية السامية للتخطيط على أن "هذا التفاوت يسلط الضوء على أهمية معالجة العوائق الخاصة التي تواجهها النساء في سوق العمل، بما في ذلك الوصول إلى التعليم والمعايير الثقافية وفرص العمل".

وتتوفر وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة، باعتبارها المسؤولة عن القضايا المتعلقة بالمساواة، على إجراءات وتدابير يتم تفويض تنفيذها إلى القطاع الجمعوي في إطار اتفاقيات مبرمة. لكن لا تقدم هذه الوزارة رؤية محددة لوضعية النساء والفتيات في المناطق المنكوبة. ويصاحب هذا النقص في الاستجابة البرنامجية للتمييز الذي تعاني منه النساء أثناء تدبير الإجراءات الاستعجالية.

ووفقا للمعطيات التي جمعتها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في مراكش والمناطق القروية، فإن "النساء اللدئي يعشن بمفردهن كالأرامل أو النساء المطلقات، لا يحصلن على مساعدات تتعلق بالسكن". وسجلت الحركة الاجتماعية التي ولدت بعد الزلزال للمطالبة بتحسين ظروف الرعاية من الدولة، محاكمة وإدانة مواطنة تنتمي لهذه المنطقة المنكوبة. إذ ألقي القبض بتاريخ 17 يوليوز 2024، على السيدة فاطمة أحنين في ثلاث نيعقوب إثر احتجاجها ضد أحد مسؤولي السلطة المحلية في هذه الجماعة[69]. وحُكم عليها بالسجن لمدة شهر واحد. كما تم تغريم امرأتين أخريين، وزوج السيدة أحنين. وتم إطلاق سراح السيدة أحنين بتاريخ 17 غشت 2024 بعد ان قضت العقوبة السجنية.

لم تخضع بعض المرافق الأساسية المخصصة لهذه الفئة من السكان لأشغال إعادة التأهيل، مثل المؤسسات الخاصة لإيواء النساء ودار الطالبة. وبدون تأهيل هذه البنيات التحتية الاجتماعية، فستظل عودة الفتيات إلى المدارس في هذه المناطق معلقة، مما قد يهدد التقدم المحرز في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بتمدرس الفتيات في المناطق القروية.

كما أن إشراك المرأة في عملية صنع القرار هو جانب تم إهماله في عملية إعادة الإعمار. وبالتالي، فإن الاحتياجات الخاصة للنساء لم تؤخذ بعين الاعتبار بشكل كافٍ.

69 أدانت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع المنارة مراكش في بيان لها وبشدة الانتهاكات التي تطال ضحايا زلزال بالحوز، والحكم القضائي اللجائر في حق المعتقلة فاطمة احنين .8 غشت 2024

علاوة على ذلك، فإن حالات العنف ضد النساء معرضة أيضا لمزيد من التدهور، إذا لم يتم اتخاذ تدابير محددة لحماية المرأة في هذه المناطق، خاصة وأن مناخ الالتباس، والارتياب يساهم في خلق بيئة مواتية لإسكات النساء ضحايا العنف.
وفيما يتعلق بالحصول على الرعاية الصحية الإنجابية و/أو صحة الأم، تم تخصيص مركزين لصحة الأم والطفل في أسني وإمليل[70]. فهل هذان المركزان كافيان لتلبية كافة الاحتياجات؟

خاتمة المحور الخامس:
كانت قضية مراعاة "البعد البيئي" أحد المعايير التي حددها الملك محمد السادس منذ البداية في خطابه منذ الساعات الأولى من وقوع الزلزال. وكان على الحكومة أن تقوم بتفصيل هذا الاعتبار من خلال تدبير البرامج والميزانيات المخصصة لها. ويتضح من خلال تحليل الإجراءات المختلفة المتخذة من طرف الحكومة، وفي جميع القطاعات، غياب هذا المقاربة.
وتعتبر مقاربة النوع الاجتماعي، بمثابة الحلقة المفقودة في الإجراءات الحكومية. ومع ذلك، فإن المناطق التي ضربها الزلزال، هي مساحات لعدم المساواة بين الجنسين من حيث التعليم والأنشطة الاقتصادية. وفي هذا السياق الذي يعاني من الفوارق بين الجنسين إلى حد كبير، فإن إجراءات السلطات العمومية لم تبد الاهتمام اللازم لهذه المقاربة في بعدها الشمولي؛ فالبرامج المختلفة المقدمة في المحاور الخمسة الأولى لا تعالج هذا البعد ولا تهتم بأوجه الفوارق بين الجنسين التي قد تبرز خلال برامج إعادة الإعمار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويتعين على هذه البرامج ان تعمل على ان يكون لها وقع إيجابي في هذه المناطق ولعقود قادمة.

الإطار 1 :
الحراك الاجتماعي لضحايا الزلزال: شعور بالعزلة

يعتبر الحراك الاجتماعي شكلا من أشكال العمل الجماعي الذي يهدف إلى تحقيق هدف ما. وفي حالة الزلزال، ولدت حركة اجتماعية بعد كارثة الزلزال الطبيعية. وسنعرض في هذا الجزء التسلسل الزمني لهذه الحركة، ومطالبها الرئيسية، والمراحل المهمة في تطورها. وهذا تحليل أولي لحركة جارية وفي مرحلة الهيكلة.

2 أكتوبر 2023: 400 مواطن من دواوير إقليم شيشاوة يقطعون مسافة 90 كلم باتجاه مقر الولاية مطالبين بـ" الحصول على المساعدات المباشرة" ويرفضون "استبعادهم[71]". وتم توقيف هذه المسيرة في جماعة مجاط.

24 أكتوبر 2023: نحو مائة مواطن من جماعة أمزميز ينظمون مظاهرة للتنديد بـ "إهمال ولامبالاة الدولة" أمام مقر السلطة المحلية (الباشوية) ، وأسسوا "تنسيقية ضحايا زلزال أمزميز[72]".

8 نونبر 2024: اعتصام سكان جماعة أونين، تيزي نتاست، تافونكولت، خميس سيدي واعزيز... أمام مقر عمالة تارودانت للمطالبة بالحصول على المساعدات والاحتجاج ضد

70 الصحة في الحوز: بعد مرور عام على الزلزال، إعادة الإعمار جارية، https://urlz.fr/talq
71 البهجة 24
72 الحرة

التأخر في صرف التعويضات. وعامل الإقليم يتحاور مع المحتجين ويعدهم بحلول سريعة.[73]

10 فبراير 2024: سكان بإقليم تارودانت ينظمون مسيرة لعدة كيلومترات إلى مقر الجهة، ثم إلى ولاية جهة أكادير للمطالبة بالحصول على المساعدات والاحتجاج على عدم استفادتهم من المساعدات التي رصدتها الدولة وعلى تأخير تسديدها[74]، الكاتب العام للعمالة يتحاور مع المحتجين.

4 يوليوز 2024: أنصار فريق تيجوقة لكرة القدم بإقليم تارودانت يتظاهرون رافعين لافتة مكتوب عليها "الزلزال قدر إلهي لكن التهميش فكرتكم السياسية"[75].

8 شتنبر 2024: بعد مرور عام على الزلزال، تنظيم مظاهرات في ثلاث نيعقوب وشيشاوة للتنديد بـ "التأخير في تلقي المساعدات واستبعاد بعض العائلات".

وتنتشر هذه الحركة الاجتماعية في مجموع المناطق المتضررة من الزلزال، على المستوى المحلي والجهوي والوطني. وتعاني هذه الحركة من العزلة وعدم الاهتمام من جانب المنظمات غير الحكومية الإقليمية والوطنية الكبيرة. كما أن وسائل الإعلام الإقليمية والوطنية لم تقم بمواكبة هذه الحركة بشكل كافٍ.

الإطار 2 :
نظرة على العمل الجمعوي

وفي إطار مهام المرصد، قمنا بتتبع مشاريع الجمعيات المخصصة للمناطق المتضررة من الزلزال. والهدف هو قياس عمل القطاع الجمعوي المتواجد الى جانب مؤسسات الدولة. وهذه بالطبع عينة من الحضور الجمعوي. لقد اعتمدنا على طلبات العروض وعروض الشغل المنشورة على الموقع المخصص للعمل الجمعوي *"tanmia.ma"* خلال الاثني عشر شهرا الماضية. وفيما يلي نتيجة هذا الرصد الذي مكّن من تحديد 20 مشروعا في الجهات الأربع المتضررة.
وتتوزع قطاعات نشاط الجمعيات على النحو التالي:

مجال التدخل	العدد
التنشيط الثقافي	2
التربية	1
البنيات التحتية	1
إنجاز دراسات	7
الصحة والدعم النفسي-الإجتماعي	3
السكن	2
الإدماج الإقتصادي	4
المجموع	**20**

73 أحداث أنفو
74 هسبريس
75 https://web.facebook.com/watch/?mibextid=qi2Omg&v=7597101353734515&rdid=Ow8EJri7PyEDwapZ&_#rdc=1&_rdr

وتشمل مجالات التدخل بجميع الجهات المتضررة. الحوز (7 مشاريع)، تارودانت (5)، مراكش (1)، أزيلدل (1) ومشاريع تشمل كافة المناطق (6). وتحظى غالبية هذه المشاريع بمصادر تمويل من التعاون الدولي (16 مشروعا من أصل 4). وبالطبع هذه العينة لا تمثل كافة المشاريع الأنشطة في هذا المجال. هناك العديد من الجمعيات المغربية الناشطة في كافة المجالات (إعادة الإعمار، المساعدات المباشرة....)

تتيح هذه العينة قياس نوع تدخلات الجهات الفاعلة في مجال التعاون الدولي. وهذا يتطلب تنسيق التدخلات العمومية والجمعوية لفائدة السكان المعنيين. وهذا العمل الجمعوي يستحق في المستقبل تتبعا شاملا لقياس نجاحاته وصعوباته التي تعترضه على أرض الواقع.

ملحقـــات

مراجع ومصادر وثائقية

وثائق رسمية (15)

- وزارة الداخلية، الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية https://www.gestionrisques.ma/web/files/Livret_de_la_SNGRCN.pdf
- قانون المالية، 2024، الجريدة الرسمية
- وزارة الاقتصاد والمالية، مذكرة تقديم قانون المالية 2024
- وزارة الاقتصاد والمالية، تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة، قانون المالية 2024
- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية "خطاب السيدة الوزيرة لتقديم مشروع قانون المالية 2024"، أما غرفتي البرلمان
- تقديم مشروع قانون المالية 2024، وزارة الاقتصاد والمالية، 20 أكتوبر 2023
- تقديم الميزانية القطاعية لقطاع الإسكان، غرفة المستشارين، لجنة القطاعات الاجتماعية، نونبر 2023
- تقديم الميزانية القطاعية، وزير الداخلية، مشروع قانون المالية 2024، غرفة المستشارين
- تقديم وزير التجهيز والماء، أمام غرفة المستشارين، نونبر 2023، الميزانية القطاعية، مشروع قانون المالية 2024
- تقديم الميزانية القطاعية، وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، مشروع قانون المالية، 2024، غرفة المستشارين
- تقديم ميزانية الدفاع، مشروع قانون المالية 2024، مجلس النواب، فاتح نونبر 2023
- وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، تقديم الميزانية القطاعية، مشروع قانون المالية 2024، غرفة المستشارين، 20 نونبر 2023
- تقديم ميزانية وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، مشروع قانون المالية 2024، غرفة المستشارين، 2023/11/30
- تقديم الميزانية القطاعية، وزارة السياحة، مشروع قانون المالية 2024، مجلس النواب
- تقديم الميزانية القطاعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، 2023/11/08، مجلس النواب
- "مراكش، الحاضرة المتجددة" 2014-2017، حصيلة

تقارير (6)

- البنك الدولي، تقرير تتبع الوضع الاقتصادي بالمغرب، خريف 2023، نونبر 2023
- بنك المغرب، التقرير السنوي 2023
- حماية حقوق الطفل في سياق زلزال 8 شتنبر 2023 – ملاحظات المجلس وتوصياته الأولية عبر رصده للفضاء الرقمي وزياراته الميدانية" المجلس الوطني لحقوق الانسان، ماي 2024
- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، التقرير المرحلي حول وضعية حقوق الإنسان في منطقة زلزال الأطلس الكبير، 8 شتنبر 2023. حالة جهة مراكش-آسفي، يونيه 2024
- ترانسبرانسي المغرب، مهمة إعداد مشروع مرصد برنامج إعادة البناء بعد زلزال الأطلس الكبير بالمغرب

- المندوبية السامية للتخطيط، التركيبة السوسيو ديمغرافية للمنطقة المنكوبة بعد زلزال المغرب، 8 شتنبر 2023، أكتوبر 2023

البلاغات الصحفية (12)

- بلاغ الديوان الملكي، زلزال الحوز، 2023/09/09
- بلاغ الديوان الملكي، 2023/09/14
- بلاغ الديوان الملكي، 2023/09/20
- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والصحة، توقيف الدروس بالجماعات القروية والدواوير في المناطق الأكثر تضررا، من 11 شتنبر، واستئناف الدروس في باقي المناطق، 2023/09/10
- بلاغ اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه، 2023/09/18
- البنك الأوربي للاستثمار، بلاغ صحفي "توقيع اتفاقية قرض بمبلغ *100* مليون أورو، بزلزال الحوز".
- اللجنة الأوربية، بلاغ صحفي "الاتحاد الأوربي بجانب المغرب في إعادة البناء، بعد زلزال شتنبر *2023*"، 2023/12/22
- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بلاغ صحفي "تدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إعادة البناء بعد زلزال المغرب، عبر برنامج بقيمة *12.6* مليون دولار".
- البنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية، القرض الفلاحي، المغرب – 2024/04/26

بلاغات صحفية لمنظمات غير حكومية ومؤسسات (1)

ترانسبرانسي المغرب، بلاغ صحفي، نداء للشفافية في تدبير تبعات زلزال 8 شتنبر 2023

مقالات صحفية ومحتوى وسائطي (21)

محتويات وسائطية :

مقالات صحفية بالعربية

مقالات صحفية باللغة الفرنسية : (15)

- وكالة المغرب العربي للأنباء "وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، مرفوقا بولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن وبصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، اليوم الجمعة، خطابا ساميا إلى أعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة"، 13 أكتوبر 2023
- Le matin :

الزلزال : 4 ملايير درهم تم تخصيصها لوكالة الأطلس الكبير، من أجل إعادة بناء المدارس المدمرة، 2023/10/16

- Le360

6000 تلميذ من جماعة إيغيل تم نقلهم إلى مراكش، 2024/09/16

- مجلة الجيش، عدد 417، غشت-شتنبر، 2023

- مجلة الجيش، عدد 418، فبراير-مارس 2024
- سليمة ناجي، إصلاح الأبنية، إصلاح الأرواح، 05 ، 2024/01/Telquel
- خبراء يناقشون بالرباط، البناء بالمواد المحلية، من أجل مواجهة الزلازل والاحتباس الحراري، 21 ،2024/10/Maroc Diplomatique
- زكرياء القادري، من أجل تنمية قروية واسعة، هيكلية وجديرة، 18 ،2023/09/Telquel
- محمد مهدي، "يتعين الأخذ بعين الاعتبار خصائص دواوير الأطلس"، ،Media24 2023/09/19
- البناء بالمحافظة على هوية المكان، نساء المغرب
- المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية عبرت عن انخراطها في الدعم الفعلي للسلطات 2023/09/19، Media24
- وكالة المغرب العربي للأنباء، زلزال الحوز / الفلاحة : إنجاز برنامج جديد بكلفة 10.3 مليار درهم (محمد صديقي)، 2023/10/23
- وكالة المغرب العربي للأنباء، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالحوز : انخراط جدي لتطوير المقاولة النسائية..

محتويات وسائطية (1)

قناة Arte : المغرب : شتاء ما بعد، 2024/02/16

كتب (3)

حسن رشيق، السيوسو-أنطروبولوجيا القروية : هيكلة، تنظيم وتغيير المغرب، 2019، ملتقى الطرق، الدار البيضاء

المواقع الرسمية :

www.provinceazilal.ma
www.indh-chichaoua.gov.ma
www.revue.far.ma
www.ville-marrakech.ma
www.regionmarrakech-safi.ma
www.marchespublics.gov.ma
www. chambredesconseillers.ma
www. chambredesrepresentants.ma
www.men.gov.ma
www.sante.gov.ma

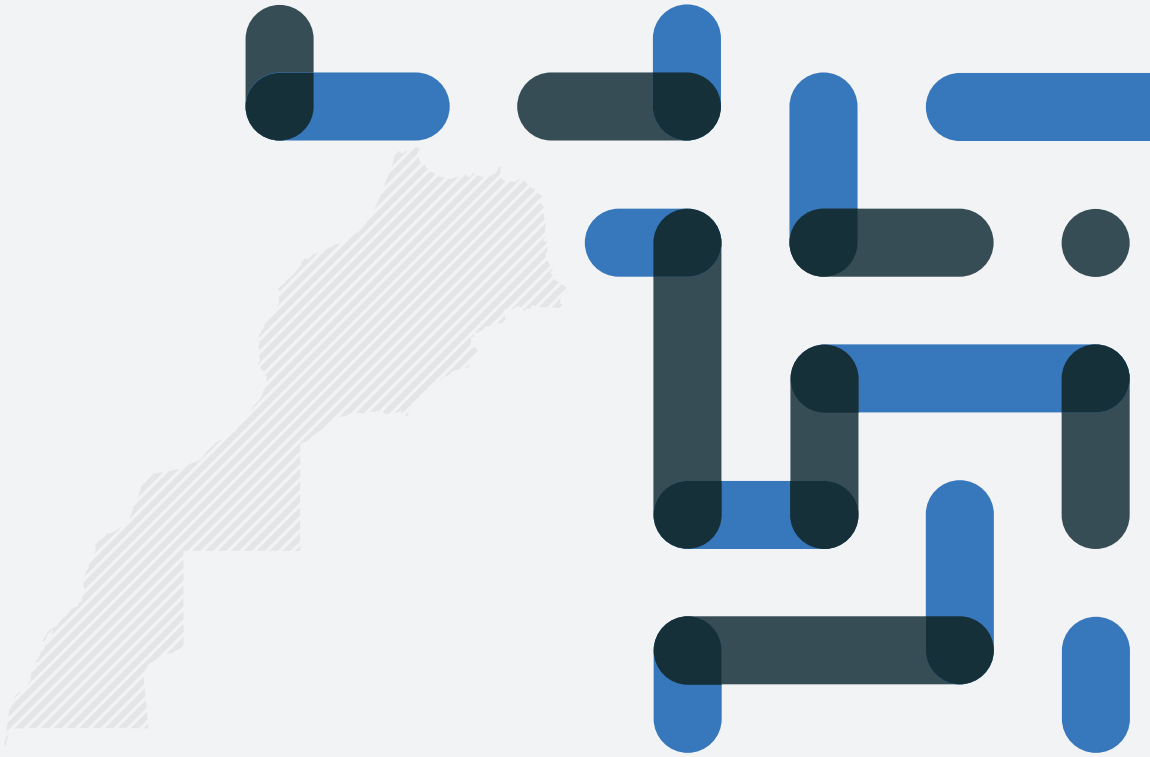

ترانسبرانسي المغرب
transparency maroc

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
RABAT

https://transparencymaroc.ma/